February 2013

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

المجلس

الدورة السادسة والأربعون بعد المائة

روما، 22–26 أبريل/نيسان 2013

تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات (JIU/REP/2012/3)

1– يُعرض هذا التقرير لوحدة التفتيش المشتركة مشفوعاً بتعليقات مقتضبة للمدير العام وتعليقات مشتركة أكثر تفصيلاً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (A/67/400/Add.1).

تعليقات المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

2– ترحب المنظمة بالاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بالإضافة إلى تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، تؤيد المنظمة الحاجة إلى قيادة أكثر بروزا وقوة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

3– وفيما يتعلق بالتوصية 2، شاركت المنظمة بنشاط في استعراض ومراجعة اختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات التي نوقشت خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وستواصل دعم الأنشطة الرامية إلى تنشيط شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وتعزيزها.

4– كما تؤيد المنظمة التوصية 3، وكمساهمة مباشرة، ستحافظ على ترتيباتها الرسمية لتوفير الأمانة بالنسبة إلى أطلس الأمم المتحدة للمحيطات.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

الأمم المتحدة

A/67/400/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
26 November 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات“ (JIU/REP/2012/3).

موجز

يبحث تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات“ آلية شبكة الأمم المتحدة للمحيطات المشتركة بين الوكالات، ويحدد تفاصيل أنشطة أعضائها خلال السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية، ويقترح توصيات ملموسة في هذا الصدد.

وتعكس هذه المذكرة آراء المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التوصيات الواردة في التقرير. وقد جُمعت آراء المنظومة على أساس المدخلات المقدمة من المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، التي رحبت بالتقرير وأيَّدت بوجه عام استنتاجاته وتوصياته.

031212 301112 12-59685 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – دعت الجمعية العامة وحدة التفتيش المشتركة، في قرارها ٢٣١/٦٦ بشأن ”المحيطات وقانون البحار“، إلى إجراء استعراض لشبكة الأمم المتحدة المعنية بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية (شبكة الأمم المتحدة للمحيطات) وتقديم تقرير بهذا الشأن لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. ووفقاً لذلك، أدرجت وحدة التفتيش المشتركة هذا الموضوع في برنامج عملها لعام ٢٠١٢. وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات هي آلية تنسيق أنشأتها عام ٢٠٠٣ اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وتقوم الشبكة بتنسيق المسائل المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية، وتضم في عضويتها ١٤ منظمة من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تضطلع بمبادرات محددة زمنياً من خلال فرق عمل مخصصة، بالإضافة إلى أصحاب مصلحة دوليين آخرين حسب الاقتضاء. وتحقيقاً لهذه الغاية، يبحث تقرير وحدة التفتيش المشتركة أعمال الشبكة باعتبارها آلية مشتركة بين عدة وكالات، ويحدد تفاصيل أنشطة أعضائها خلال السنوات الخمس الماضية في مجال قضايا المحيطات والمناطق الساحلية، ويقترح توصيات ملموسة.

٢ – وجرى تحديد تفاصيل الأنشطة في تقرير الوحدة لبيان مكمن الثغرات المتصلة بتناول قضايا المحيطات والمناطق الساحلية من منظور أهداف خطة التنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرج للتنفيذ)[(١)] والأهداف الإنمائية للألفية. وأظهرت تلك العملية أن ٨٣ في المائة من أنشطة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية، في حين كان ٥٥ في المائة منها متماشياً مع أهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وفيما يتعلق بأنواع المبادرات، تركز أنشطة أعضاء الشبكة بشكل كبير على مجالات الاستثمار وبناء القدرات والمساعدة التقنية وعلى أدوات التنمية المستدامة. وبحث التقرير أيضاً النسبة المئوية للأنشطة المشتركة بين منظمات الأمم المتحدة في مجال قضايا المحيطات والمناطق الساحلية.

٣ – ودعت الوحدة في الموجز، إلى أن تصب نتائج واستنتاجات وتوصيات هذا التقرير في الصيغة المنقحة لاختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

---

(١) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

ثانياً – تعليقات عامة

٤ – ترحب المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بالتقرير. وتشكر وحدة التفتيش المشتركة على توفير تحليل نافع وتوصيات مفيدة، وتأكيد النتائج الرئيسية عن مواطن القوة والتحديات التي تم تحديدها، وكذلك الفرص المتاحة لإدخال التحسينات على شبكة الأمم المتحدة للمحيطات باعتبارها آلية للتنسيق والتعاون. وتعتبر المنظمات أن الاستنتاجات العامة واضحة وتعالج بعض التحديات الأساسية بهدف تعزيز التنسيق والاتساق في العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة الرامي إلى معالجة القضايا الملحة في مجال المحيطات والمناطق الساحلية.

٥ – وكذلك ترى المنظمات أن المحيطات تتلقى زخماً كبيراً نتيجة القرار الذي اتخذه الأمين العام للأمم المتحدة بوضع تركيز قوي على المحيطات ودورها في التنمية المستدامة، من خلال الاتفاق المتعلق بالمحيطات[٢] ونتيجة الالتزامات الجوهرية إزاء المحيطات والبحار التي أعلنها رؤساء الدول أو الحكومات في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٣]، التي تضمنت نتيجة مهمة فيما يتعلق بالمحيطات والبحار. وهكذا أُتيحت أمام شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، باعتبارها آلية للتنسيق فيما يتعلق بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية، الفرصة لأن تعمل على تنشيط نفسها من أجل تلبية التطلعات الجديدة وإظهار ما تقدمه من ”قيمة مضافة“ في مساعدة الدول الأعضاء بفعالية على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفي عملها على تنسيق مختلف الأنشطة التي تقوم بها شتى المنظمات بهدف تنفيذ ومتابعة الولايات التي كلفتها بها هيئاتها التشريعية ومجالس إدارتها.

٦ – بيد أن بعض المنظمات تعرب عن قلقها إزاء ما سيترتب على تقرير الوحدة من آثار في إدارة شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وعملياتها وتكاليفها الإجمالية، وما إذا كان ذلك قد يقلل من فائدتها كآلية للتنسيق. وترى بعض المنظمات أنه من المفيد كفالة البساطة والمرونة وقلة التكلفة في آلية التنسيق لدى اضطلاعها بالولايات المتعلقة بمسائل المحيطات والمناطق الساحلية. كما ترى بعض المنظمات أن الاتجاه المقترح في تقرير الوحدة هو توسيع الطابع المؤسسي في الأمم المتحدة للمحيطات، الأمر الذي يجعلها في رأيهم أكثر كلفة وأقل مرونة. وفي هذا الصدد، قد تحتاج المنظمات إلى تقييم مدى فاعلية شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

---

(٢) نص الاتفاق متاح للاطلاع في الموقع الشبكي التالي: http://www.un.org/Depts/los/ocean_compact/oceans_compact.htm.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

من حيث التكلفة بالنسبة لها، في ضوء نطاق ولاية كل منها في مجال مسائل المحيطات والمناطق الساحلية والتكلفة الإجمالية التي ستتحملها كل منظمة منها.

ثالثا – تعليقات محددة على التوصيات

التوصية ١

ينبغي أن توصي الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بأن تُعيَّن في كل بلد جهة تنسيق وطنية معنية بالمحيطات والمسائل المتصلة بها، في حالة عدم وجودها، وذلك من أجل تحسين تواصل مندوبي ذلك البلد مع شتى اجتماعات الأمم المتحدة، ولدى شتى كياناتها التي تتناول مسائل المحيطات والمناطق الساحلية، ضماناً لاتساق المواقف الوطنية في هذا الصدد.

٧ – تدعم المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وترحب بها.

التوصية ٢

ينبغي أن يطلب الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، إلى شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أن تنقح اختصاصاتها، التي ينبغي استعراضها دوريا كل ثلاث أو أربع سنوات، مع إيلاء اهتمام خاص بمسألة تفادي احتمال وجود ازدواجية مع الآليات القائمة، ومراعاة النتائج الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في هذا الصدد.

٨ – تدعم المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وترحب بها. وتشير إلى أنها شاركت بنشاط في استعراض اختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات داخل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.

التوصية ٣

ينبغي أن تصدر الهيئات التشريعية للمنظمات الأعضاء في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات ومجالس إدارتها توجيهات إلى رؤسائها التنفيذيين في موعد أقصاه عام ٢٠١٣، بأن يعملوا على تعبئة الموارد اللازمة لإنشاء أمانة صغيرة تؤدي أعمال الأمانة للشبكة، مع مراعاة تجربة الآليات الأخرى في الأمم المتحدة.

٩ – تدعم المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وترحب بها عموما. ويحظى التعاون والتنسيق بين المنظمات بدعم قوي. وتتفق المنظمات مع النتيجة التي خلص

إليها التقرير أنه لا غنى عن تشكيل فريق صغير متفرغ من الموظفين لكي يساعد شبكة الأمم المتحدة للمحيطات على أداء وظائفها بفعالية وكفاءة. وأعلنت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، أحد الأعضاء الحاليين، أنها ستتولى، طوعا، أداء أنشطة التنسيق اللازمة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات إذا طُلب منها ذلك. إلا أنه على الرغم من العرض الرسمي الذي قدمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، توافقت آراء أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات على أن هذا الاتفاق ينبغي أن تبت فيه الجمعية العامة أولا قبل إبرامه.

١٠ - وأعربت بعض المنظمات عن قلقها إزاء ضآلة المعلومات الواردة في تقرير الوحدة عن التكاليف السنوية المتوقعة. وترى تلك المنظمات أن من الصعب معرفة الكيفية التي ستتحقق بها التكاليف التي تتحملها منافع كافية تساعدها على تنفيذ ولاية كل منها. وفي حين أن ثمة حاجة إلى الحفاظ على تقسيم واضح للمسؤوليات بين أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، فإنه ينبغي أن تسعى الشبكة إلى تحديد مجالات تتوافق فيها الآراء دوليا على أوجه التآزر المحتملة. بيد أن هذا الرأي لا ينبغي أن يمس بالمزايا التي يمكن أن تُستمد من إنشاء أمانة دائمة وموضوعية ومحايدة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

التوصية ٤

ينبغي أن يُصدر الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، في موعد أقصاه عام ٢٠١٣، توجيهات إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بأن تضع مبادئ توجيهية وتنفيذية (إجراءات عمل داخلية) تحدد عملية اتخاذ القرارات داخل الشبكة وعضويتها واجتماعاتها وترتيباتها المتعلقة بفرقة العمل وتوضح مسألة التسلسل الرئاسي وغير ذلك من المسائل المتعلقة بإدارتها.

١١ - تدعم المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وترحب بها عموما. وتوفِّر تجربتا شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية أفضل الممارسات والدروس المستفادة في هذا الصدد. وفي حين أن ثمة حاجة إلى الحفاظ على تقسيم واضح للمسؤوليات بين أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، فإنه ينبغي أن تسعى الشبكة إلى تحديد مجالات تتوافق فيها الآراء دوليا على أوجه التآزر المحتملة. وتتطلع المنظمات إلى استمرار تشاركها في العمل على توفير ترتيبات العمل المثلى الكفيلة بتحقيق التنسيق في الأنشطة التي تقوم بها في مجال مسائل المحيطات والمناطق الساحلية في إطار شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وتحقيق الاتساق فيما تضعه من سياسات في هذا الصدد.

١٢ - وتلاحظ المنظمات أيضا أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج قامت باستعراض اختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وناقشت التوصيات الواردة في تقرير الوحدة، وذلك في دورتها الرابعة والعشرين التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأعربت المنظمات عن دعمها للاختصاصات المنقحة التي طلبتها الجمعية العامة وتقوم باستعراضها حاليا. ولاحظت المنظمات كذلك أن تقرير الوحدة وتجهيز الاتفاق بشأن المحيطات يستندان إلى الولايات القائمة الموكلة إلى المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والأنشطة الجارية التي تقوم بها. وفي هذا الصدد، أشارت المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى اعتزامها الانضمام إلى عضوية شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

التوصية ٥

ينبغي أن تطلب الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، أن يكفل سعي الآليات الثلاث وهي شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، إلى إضفاء الصفة المؤسسية على جهودها التنسيقية في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج.

١٣ - تحيط المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة علما بهذه التوصية الموجهة إلى الجمعية العامة. وتود المنظمات إبراز أن الآليات الثلاث، وهي شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، أنشأتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ولا تزال اللجنة تعمل بنشاط على إحداث الاتساق في سياسات آليات التنسيق الفرعية التابعة لها وتنشيط أنشطة تلك الآليات، ويشمل ذلك ما يتعلق منها بتغير المناخ. وتود المنظمات الإشارة أيضا إلى أن الأمين العام كان قد دعا إلى أن تكون رئاسة آليات التنسيق الفرعية الثلاث التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في مستوى الإدارة التنفيذية، رئيس وكالة مثلا. ونُفِّذ ذلك بالفعل في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وفي لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. وتتضمن الاختصاصات الجديدة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات آلية تعمل على أن تكون رئاسة الشبكة في مستوى الإدارة التنفيذية، وكذلك الحاجة إلى التنسيق بين الآليات الثلاث. وستواصل المنظمات العمل على تنسيق أنشطتها بشأن المحيطات في إطار شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وتتطلع إلى توفير القيادة والتوجيه اللازمين لأنشطة الشبكة.

الأمم المتحدة

A/67/400

الجمعية العامة

Distr.: General
28 September 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات“ (JIU/REP/2012/3).

280912 280912 12-52447 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

من إعداد

محمد منير زهران

تادانوري إنوماتا

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف، ٢٠١٢

الأمم المتحدة

موجز تنفيذي

تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات
JIU/REP/2012/3

دعت الجمعية العامة وحدةَ التفتيش المشتركة، في قرارها ٢٣١/٦٦ المتعلق بـ ''المحيطات وقانون البحار'' (الفقرة ٢٣٩)، إلى إجراء استعراض لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات (شبكة الأمم المتحدة المعنية بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية) وتقديم تقريرها في هذا الشأن إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها السابعة والستين. ووفقاً لذلك، أدرجت وحدة التفتيش المشتركة هذا الموضوع في برنامج عملها لعام ٢٠١٢. وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات آلية تنسيق تعنى بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية. وهي تضم في عضويتها ١٤ كياناً من كيانات الأمم المتحدة. ويضطلع أعضاء الشبكة بمبادرات محددة زمنياً من خلال فرق عمل مخصصة يُفتح باب المشاركة فيها للمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين، حسب الاقتضاء.

والهدف من هذا التقييم هو فحص الشبكة باعتبارها آلية مشتركة بين عدة وكالات واقتراح توصيات ملموسة. وقد أجرى المفتشان في هذا الصدد عملية استطلاع شملت أنشطة أعضاء الشبكة التي اضطُلع بها خلال السنوات الخمس الماضية في مجال قضايا المحيطات والمناطق الساحلية. وأُجري الاستطلاع لفهم مكمن الثغرات المتصلة بتناول قضايا المحيطات والمناطق الساحلية من منظور أهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فضلاً عن الأهداف الإنمائية للألفية. وسعى المفتشان أيضاً إلى تحديد النسبة المئوية للأنشطة المشتركة بين منظمات الأمم المتحدة المضطلع بها في مجال قضايا المحيطات والمناطق الساحلية.

وستصب نتائج واستنتاجات وتوصيات هذا التقييم في عملية تنقيح اختصاصات الشبكة.

النتائج والاستنتاجات الرئيسية

بيّنت عملية الاستطلاع أن ٨٣ في المائة من أنشطة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات كانت متماشية مع الأهداف الإنمائية للألفية، في حين كانت ٥٥ في المائة من الأنشطة متماشية مع أهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي

للتنمية المستدامة. ومن حيث نوع التدخلات، يُذكر أن أنشطة أعضاء الشبكة تركز بشدة على مجال الاستثمار وبناء القدرات، يليه مجال المساعدة التقنية، ثم مجال أدوات التنمية المستدامة. ويعزى هذا التركيز على الاستثمارات في جزء كبير منه إلى رجحان عدد مشاريع البنك الدولي المتعلقة بالاستثمارات.

وتبيّن للمفتشين أن الشبكة لم تتمكن من الاضطلاع بصورة مرضية باختصاصاتها الراهنة، إذ تواجه تحديين مترابطين في هذا الصدد. فهي تعاني من ضعف هيكلي مرتبط بانعدام الموارد، سواء كانت بشرية أو مالية، الأمر الذي يؤدي بأعضاء الشبكة إلى الاضطلاع بأنشطة التنسيق في أوقات فراغهم. وبالنظر إلى عدم وجود ميزانية مخصصة لأنشطة شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، تُعقد الاجتماعات السنوية للشبكة على هامش الاجتماعات الأخرى. ويترتب على ذلك عدم تمكّن جميع الأعضاء من حضور الاجتماعات السنوية. وبسبب ضيق الحيز الزمني المتاح خلال الاجتماعات السنوية، يُستغرق معظم وقتها في عروض بشأن الأعمال الجارية التي يضطلع بها باقي الأعضاء. ولا تملك الشبكة في ظل هذه التحديات الموارد اللازمة لاستعراض ما يلزم استعراضه من برامج وتحديد المجالات التي يمكن العمل فيها بصورة مشتركة ومجدية. وتبيّن من عملية الاستطلاع أن ١٤ في المائة فقط من برامج أعضاء الشبكة تنفذ بصورة مشتركة مع أعضاء آخرين من الشبكة.

وخلص المفتشان إلى كثرة عدد الآليات المماثلة المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية، التي تضاف إليها آليات جديدة مقترحة مثل الشراكة العالمية من أجل المحيطات. ويجب مراعاة جميع الآليات القائمة والجديدة لكفالة الانسجام فيما بينها.

واستنتج المفتشان أن قيادة الشبكة ينبغي أن تسند إلى مستوى أعلى في الهرم الإداري، على غرار ما يسري على شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. ومن شأن ذلك أن يسهل النفوذ إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق/اللجنة الرفيعة المستوى للبرامج وأن يستقطب دعم الرؤساء التنفيذيين للمشاركة في أعمال الشبكة والإسهام فيه. **ويعتبر المفتشان أن وجود الإرادة السياسية أمر ضروري لكفالة استدامة عمل الشبكة.**

وخلص المفتشان إلى وجود تنسيق وتعاون محدودين بين شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. وثمة حاجة ماسة، في سياق يتسم بشح الموارد، للتنسيق والتعاون بين هذه الآليات الثلاث. ويجب على مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق كفالة أن تتولى الآليات الثلاث إضفاء

الصفة المؤسسية على ما تبذله من جهود في مجال التنسيق.

وأثارت عدة دول شواغل تتعلق بما تعتبره قصوراً في الإبلاغ عن أنشطة شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. ويخلص هذا التقرير إلى أن عملية الإبلاغ المتعلقة بالشبكة تجري في الواقع على مستويين. يرتبط أولهما بكون كل عضو في الشبكة ينفّذ أنشطته عن طريق منظمته بعد التنسيق مع باقي الأعضاء، على اعتبار أن الشبكة آلية تنسيق وليس آلية تنفيذ. وبالتالي فالإبلاغ عن المسائل المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية يجري أصلاً عبر قنوات الإبلاغ العادية ومن خلال ما يبلغه الرؤساء التنفيذيون إلى الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة في منظماتهم. ويتمثل ثاني المستويين في أن الإبلاغ يجري أيضاً في سياق محصلات الاجتماعات السنوية للشبكة، التي تنشر بصورة شفافة في موقع الشبكة على الإنترنت. ولتبديد أي التباس، يوصي التقرير بوضع مبادئ توجيهية أو إجراءات عمل داخلية واضحة. ومن شأن هذه المبادئ التوجيهية أو إجراءات العمل الداخلية أن توضح كذلك مسائل أخرى تتعلق مثلاً بتدبير الشؤون المتعلقة باتخاذ القرارات والعضوية والاجتماعات وترتيبات فرق العمل. ويوصي التقرير أيضاً بأن تسعى الدول الأعضاء إلى تحسين الاتساق على المستوى الوطني، لا سيما في ضوء محصلة مؤتمر ريو+٢٠ التي حددت تسعة مجالات تُولى الأولوية في سياق ما يُضطلع به مستقبلاً من أعمال ذات صلة بالمحيطات.

ومن شأن المبادرات المتمثلة في مشروع الاتفاق الخاص بالمحيطات، ومقترح إنشاء فريق استشاري معني بالمحيطات، ومقترح الشراكة العالمية من أجل المحيطات أن تتيح فرصاً استراتيجية لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات لتوضيح وتوطيد أدوارها ونطاق تخصصها في هذا المجال الهام من عمل الأمم المتحدة. بيد أنه في حالة تكليف الشبكة بالإشراف على تنفيذ الاتفاق الخاص بالمحيطات، فستحتاج إلى حد أدنى من الموارد، بما في ذلك أمانة صغيرة مكرسة للشبكة.

وفي الختام، خلُص المفتشان إلى أن المسائل المتعلقة بالمحيطات حظيت باهتمام ضعيف ولم تنل القدر اللازم من الأولوية في منظومة الأمم المتحدة. ويشير المفتشان كذلك إلى أن الشبكة لم تتمكن بعد من أن تبرهن عن كامل ''قيمتها الإضافية'' بسبب أوجه ضعفها الهيكلي وانعدام الموارد، ويدعوان إلى إعطائها فرصة كافية وموارد مناسبة لكي تضطلع بالعمل الذي أنيط بها وتبلُغ أتم قدراتها.

ويتضمن التقرير خمس توصيات، توجّه اثنتان منهما إلى الأمين العام باعتباره رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، وتعرض الثلاث الأخرى على الجمعية العامة وغيرها من الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة لتنظر فيها. وفيما يلي نص التوصيات:

التوصية ١

ينبغي أن توصي الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بأن تُعيَّن في كل بلد جهةُ تنسيق وطنية معنية بالمحيطات والقضايا المتصلة بها، ما لم تكن موجودة أصلاً، وذلك من أجل تحسين التواصل بين مندوبي البلد الواحد إلى مختلف اجتماعات الأمم المتحدة ولدى مختلف كياناتها التي تتناول قضايا المحيطات والمناطق الساحلية، ضماناً لاتساق المواقف الوطنية ذات الصلة بالموضوع.

التوصية ٢

ينبغي أن يطلب الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، إلى شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أن تنقح اختصاصاتها، التي ينبغي أن تُستعرض بصورة دورية كل ثلاث أو أربع سنوات، مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة تفادي أوجه الترادف الممكنة مع الآليات القائمة ومراعاة محصلات مؤتمر ريو+٢٠ ذات الصلة بالموضوع.

التوصية ٣

ينبغي للهيئات التشريعية للمنظمات الأعضاء في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات ولمجالس إدارتها أن تصدر توجيهات إلى رؤسائها التنفيذيين، في موعد أقصاه عام ٢٠١٣، ليعبّئوا الموارد اللازمة لإنشاء أمانة صغيرة مكرسة للشبكة مع مراعاة تجربة الآليات الأخرى في الأمم المتحدة.

التوصية ٤

ينبغي أن يُصدر الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، في موعد أقصاه عام ٢٠١٣، توجيهات إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج تدعوها إلى وضع مبادئ توجيهية تشغيلية (إجراءات عمل داخلية) تبين عملية اتخاذ القرارات داخل الشبكة وعضويتها واجتماعاتها وترتيباتها المتعلقة بفرق العمل وتوضح مسألة الإبلاغ وغير ذلك من المسائل المتعلقة بتدبير شؤون الشبكة.

التوصية ٥

ينبغي أن تطلب الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين إلى الأمين العام باعتباره رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق أن يكفل سعي الآليات الثلاث، وهي شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، إلى إضفاء الصفة المؤسسية على جهودها التنسيقية في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج.

المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي ٣

أولا – مقدمة ٩

ألف – الخلفية ٩

باء – أهداف الشبكة ونطاقها ١٢

جيم – المنهجية ١٤

ثانيا – المنجزات والتحديات ١٦

ألف – الأهمية ١٦

باء – الاتساق ٢١

جيم – الكفاءة ٢٦

دال – الفعالية ٣٤

هاء – الاستدامة ٣٩

ثالثا – الاستنتاجات والآفاق ٤٠

المرفقات ٤٤

أولاً – مقدمة

ألف – الخلفية

١ – تمثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (اتفاقية قانون البحار) النظام القانوني الشامل الذي يسري على محيطات وبحار العالم ويحكم جميع أوجه استخدامها واستغلال مواردها. وقد انضم للاتفاقية ١٦٢[(١)] دولة عضواً، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وهي تتضمن أحكاماً متعلقة بتعيين الحدود، والملاحة، وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، وإدارة الموارد الحية وغير الحية، والبحث العلمي في المجال البحري، ونقل التكنولوجيا البحرية، وتسوية المنازعات. وتغطي الاتفاقية جزءاً كبيراً من أنشطة الأمم المتحدة المرتبطة بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية، إذ تسند مهاماً محددة إلى الأمين العام، وتشير في عدة مواضع إلى ''المنظمات الدولية المختصة''، ويرد فيها بصريح العبارة ذكر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ولجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات (اللجنة الأوقيانوغرافية)، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢ – وكان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (''قمة الأرض'') قد اعتمد في ١٩٩٢ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وهو برنامج عمل دولي الهدف منه تحقيق التنمية العالمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. ويتناول الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين على وجه التحديد مسألة حماية المحيطات واستخدام مواردها الحية استخداماً رشيداً وتنميتها. ولتقديم صورة منسقة وشاملة لأنشطة هيئات الأمم المتحدة الداعمة للفصل ١٧، شُكِّلت في عام ١٩٩٣ اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية وكلفت بتناول القضايا المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية.

٣ – وعقب استعراض أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تناول آليات التنسيق في لجنة التنسيق الإدارية، استُنتج أن جميع هيئات الأمم المتحدة الفرعية القائمة ينبغي أن تلغى بحلول نهاية عام ٢٠٠١ وأن أفضل أسلوب لمعالجة مسألة المتطلبات المستقبلية للدعم المشترك بين الوكالات سيتسنى من خلال ترتيبات مخصصة ومحددة زمنياً ومكرسة لمهمة بعينها

---

(١) الوضع الراهن في ٢٠ أيلول/سبتمبر فيما يتصل باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاق تنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، واتفاق تنفيذ ما تتضمنه الاتفاقية من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وأهم البلدان التي لم تصدق على الاتفاقية (البلدان التي لها مناطق ساحلية) هي إريتريا، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وبيرو، وتركمانستان، وتركيا، وتيمور – ليشتي، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكازاخستان، وكمبوديا، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

بالاعتماد على نهج الوكالة الرائدة. وأظهرت المشاورات التي أجريت لاحقاً بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المشاركة في تنسيق القضايا المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية وجود اهتمام قوي باستحداث آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات.

٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وافقت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج على إنشاء شبكة للمحيطات والمناطق الساحلية (سُميت لاحقاً ''شبكة الأمم المتحدة للمحيطات'') لمواصلة عمل اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية، بحيث تغطي نطاقاً واسعاً من القضايا، وتضم البرامج والكيانات والمنظمات والوكالات المتخصصة المعنية وأمانات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع، بما يشمل السلطة الدولية لقاع البحار، واتفاقية التنوع البيولوجي. وعقب توصيات صادرة عن العملية التشاورية غير الرسمية، ومع مراعاة قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٢]، دعت الجمعية العامة[٣] الأمين العام إلى إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات تتسم بالفعالية والشفافية والعمل المنتظم للتنسيق في قضايا المحيطات والمناطق الساحلية. وأقر مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠٠٣ إنشاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، ووافقت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج على إنشاء الشبكة في اجتماعها السادس[٤]. وتبعاً لذلك، استضافت لجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات الاجتماع الأول لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٥ - وعند إنشاء آلية شبكة الأمم المتحدة للمحيطات في عام ٢٠٠٣، عُرضت اختصاصاتها على عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار[٥] في اجتماعها الخامس. وتتمثل الاختصاصات المذكورة فيما يلي:

---

(٢) Rio 2012 Issues Briefs Oceans No. 4 prepared by UNCSD Secretariat Rio +20 United Nations Conference on Sustainable Development. Para 2 (e), p. 2.

(٣) طلبت الجمعية العامة في قرارات متتالية صادرة عنها، منها القرارات ٥٦/١٢ و٥٧/١٤١ و٥٨/٢٤٠، إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يكفل مزيدا من التنسيق الفعال فيما بين كيانات أمانة الأمم المتحدة المعنية، فضلاً عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية ''بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية''، و ''القضايا المتعلقة بالمحيطات والبحار''، بما يشمل إنشاء ''آلية فعالة وشفافة ومنتظمة ومشتركة بين الوكالات لتنسيق المسائل المتعلقة بالمحيطات والبحار داخل منظومة الأمم المتحدة''.

(٤) CEB/2003/7.

(٥) انظر A/59/122، الفقرة ٢١.

الإطار ١

اختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات[٦]

١ -	تعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية والتعاون على تنفيذها؛
٢ -	استعراض البرامج والأنشطة ذات الصلة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة كجزء من مساهمتها في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛
٣ -	استبانة القضايا الناشئة وتحديد الإجراءات المشتركة وتشكيل أفرقة عمل محددة لمعالجتها، حسب الاقتضاء؛
٤ -	تعزيز الإدارة المتكاملة للمحيطات على الصعيد الدولي؛
٥ -	العمل عند الاقتضاء على تيسير الإسهام في تقرير الأمين العام السنوي المتعلق بالمحيطات وقانون البحار؛
٦ -	تعزيز التساوق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية وولايات الجمعية العامة والأولويات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ ومجالس إدارة جميع الأعضاء في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

٦ - وتتألف شبكة الأمم المتحدة للمحيطات من ١٤ كياناً من كيانات الأمم المتحدة[٧]. وترد أدناه قائمة بأعضاء الشبكة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) نظراً إلى أن عضوين اثنين (هما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار) يشكلان معاً جزءاً من أمانة الأمم المتحدة، حيث أجابا بصورة مشتركة على استبيانات وطلبات المقابلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، فقد اعتبرا بمثابة كيان واحد وبالتالي لا يشار في التقرير برمته إلا إلى ١٤ عضواً.

الإطار ٢

أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

اتفاقية التنوع البيولوجي
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
منظمة العمل الدولية
المنظمة البحرية الدولية
السلطة الدولية لقاع البحار
إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات (اللجنة الأوقيانوغرافية)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
منظمة الأمم المتحدة للساحة العالمية
البنك الدولي
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٧ - ويمكن لأي أمانة من منظومة الأمم المتحدة أن تصبح عضواً في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بالإعراب عن رغبتها في ذلك. وتدعى المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة في بعض المناسبات إلى المشاركة في عمل الشبكة من خلال فرق العمل التابعة للشبكة. ويقود الشبكة منسق (يضطلع بهذا الدور حالياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) تدعمه جهة تضطلع بدور نائب المنسق (برنامج الأمم المتحدة للبيئة). ويفترض أن تشغل هذه الأدوار بالتناوب كل سنتين؛ وليس للشبكة أمانة مكرسة لها ولا ميزانية أو موظفون للاضطلاع بأنشطتها.

باء - أهداف الشبكة ونطاقها

٨ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٣١[٨] المتعلق بـ ''المحيطات وقانون البحار'' وحدة التفتيش المشتركة إلى استعراض عمل الشبكة وتقديم تقرير تنظر فيه الجمعية العامة

(٨) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٣١، الفقرة ٢٣٩.

في دورتها السابعة والستين. وبموازاة ذلك، قدمت الشبكة مقترحاً إلى وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض من هذا القبيل يدرج في برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الشبكة ''أن تقدم [إليها] مشروع الاختصاصات التي يستند إليها عملها لكي تنظر فيه الجمعية في دورتها السابعة والستين بغية استعراض ولاية شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وتعزيز الشفافية في أنشطتها وإبلاغ الدول الأعضاء بها''[٩].

٩ - والهدف من هذا التقييم هو فحص الآلية المشتركة بين الوكالات المتمثلة في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات واقتراح توصيات ملموسة. وهُيكلت أسئلة التقييم وفق معايير التقييم التالية:

- **الأهمية**: هل لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات ولاية واضحة ودور تؤديه على نحو صحيح؟
- **الاتساق**: هل يتقاسم الأعضاء نفس الرؤية ونفس الفهم للآلية، وهل يعملون على نحو متسق مع الولايات؟
- **الكفاءة**: هل الشبكة مُهيكلة وهل لها نُظم وإجراءات تحكم اضطلاعها بولايتها على نحو فعال؟
- **الفعالية**: إلى أي حد تحقق الشبكة أهدافها؟
- **الاستدامة**: هل يمكن للشبكة أن تستمر كآلية، وما هي العوامل التي تهدد استمرارها وأهميتها وفعاليتها، وما هي التدابير التي اتخذت؟

١٠ - وشمل نطاق التقييم المنظومة بأكملها وجميع المنظمات/الكيانات الأعضاء في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات (انظر الإطار ٢ للاطلاع على القائمة الكاملة للأعضاء). وفضلاً عن ذلك، التمس المفتشان معلومات من غير الأعضاء مثل مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأجريا مقابلات مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمة البحرية الدولية، ولجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي يرأس رئيسها التنفيذي شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، من أجل بلوغ فهم أفضل للأهمية الاستراتيجية لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات وللاستفادة من خبرة آلية مماثلة من آليات الأمم المتحدة. ولا يقيّم التقرير فعالية الأنشطة الفردية التي يضطلع بها أعضاء الشبكة وإنما يقيّم الشبكة باعتبارها آلية.

(٩) المرجع نفسه.

١١ - وعلاوة على ذلك، يورد التقرير آراء وإسهامات بعض الدول الأعضاء، استناداً إلى استبيان. وتحاور مفتشاً وحدة التفتيش المشتركة مع بعض الدول الأعضاء من خلال مقابلات مباشرة[١٠].

جيم - المنهجية

١٢ - تمثلت المنهجية في استعراض أولي للوثائق شمل الوثائق المتاحة للعموم بشأن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وغيرها من الآليات. وأُعدت ورقة استهلالية استناداً إلى وثائق البحث الأولي ومقابلات استكشاف نطاق العمل التي أجريت مع بعض أعضاء الشبكة. وأرسلت استبيانات إلى أعضاء الشبكة، فبلغت نسبة الردود ١١[١١] رداً من أصل ١٤ استبياناً أرسل[١٢]. وأرسلت استبيانات مكيفة بصورة محددة إلى ٤٨ من الدول الساحلية والدول الجزرية الصغيرة الأعضاء، فبلغت نسبة ردودها ١٤ رداً من أصل ٤٨[١٣] استبياناً أرسل.

١٣ - وبصفة ملموسة، ستصب نتائج واستنتاجات وتوصيات هذا التقرير في الصيغة المنقحة لاختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

١٤ - وفضلاً عن ذلك، تولت وحدة التفتيش المشتركة، إلى جانب منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، إجراء عملية استطلاع لأنشطة أعضاء الشبكة التي اضطُلع بها في السنوات الخمس الأخيرة بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية. وأجري الاستطلاع من أجل معرفة مدى تطابق تلك الأنشطة مع أهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. وسعى المفتشان إلى تحديد النسبة المئوية للأنشطة المشتركة التي اضطلعت بها منظمات الأمم المتحدة فيما يتصل بالقضايا المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية. وتولت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وضع نموذج الاستطلاع فيما أضافت وحدة التفتيش المشتركة أسئلة محددة. وبلغت نسبة الردود التي

---

(١٠) الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، ومصر، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

(١١) أخبرت منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية المفتشين بأنها غير مشاركة في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات ولم تجب على الاستبيان. ولم تجب اتفاقية التنوع البيولوجي على مراسلات وحدة التفتيش المشتركة في هذا الصدد.

(١٢) رغم أن عدد الأعضاء هو ١٥ عضواً، فقد قدم عضوان من أمانة الأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار) رداً مشتركاً إلى وحدة التفتيش المشتركة.

(١٣) وردت ردود على استبيان وحدة التفتيش المشتركة من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، وفرنسا، وكينيا، ومصر، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. انظر المرفق الثالث للاطلاع على القائمة الكاملة لتلك الدول الأعضاء.

تلقتها وحدة التفتيش المشتركة ١١ رداً من أصل ١٤[١٤]. وستُتقاسم النتائج مع شبكة الأمم المتحدة للمحيطات من أجل تحليلها واستخدامها بعد استكمال هذا التقرير.

١٥ - وأجرى المفتشان أيضاً مقابلات مع مسؤولين رئيسيين تابعين لأعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات[١٥] سواء في جنيف أو لندن أو نيويورك أو باريس أو روما أو فيينا أو واشنطن دي سي، واستعين في ذلك بوسائل الفيديو/التداول عن بعد.

١٦ - وبموازاة ذلك، تناول المفتشان بالبحث آلية لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وآلية شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، اللتين أنشئتا بالتزامن مع شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وسَعَيَا إلى إجراء تحليل مقارن وتحديد ممارسات جيدة ممكنة في مجال ولاياتهما ورؤيتهما ودورهما الريادي وهيكلهما المؤسسي وتمويلهما. وترد في جدول المقارنة في المرفق الثاني تفاصيل عن العمل المضطلع به من خلال مقارنة آليات الأمم المتحدة الثلاث، مما أتاح استنباط ممارسات جيدة وصوغ اقتراحات لإدخال تحسينات على شبكة الأمم المتحدة للمحيطات يجري عرضها في سياق التقرير.

١٧ - وقد أعد المفتشان هذا التقرير في الفترة التي سبقت مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) ووضعا صيغته النهائية مباشرة بعد انتهاء المؤتمر. وكانت المناقشات جارية أيضاً في الأمم المتحدة بشأن أهمية قضايا المحيطات والمناطق الساحلية ودورها في المستقبل. **وراعى المفتشان بالتالي أن أحداث عام ٢٠١٢ سوف يكون لها تأثير ووقع كبيران على مستقبل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وتستند صحة النتائج والاستنتاجات والتوصيات إلى محصلات مؤتمر ريو+٢٠ رغم أن نطاق وقوة التوصيات يتوقفان على درجة الأهمية التي سيوليها المجتمع الدولي لقضايا المحيطات والمناطق الساحلية.**

---

(١٤) أجابت على طلب إجراء عملية الاستطلاع المنظمات والجهات التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار/إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي. وأشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أن المعلومات التي قدمتها لا تمثل قائمة شاملة لكل أنشطتها وإنما صورة لبعض من أهم مشاريعها وبرامجها.

(١٥) المنظمات والجهات المشمولة بالمقابلات هي: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

١٨ - وروعيت في الصيغة النهائية للتقرير تعليقات بشأن مشروع التقرير أبدتها منظمات معنية. ووفقاً للمادة ١١-٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، أُعدت الصيغة النهائية لهذا التقرير بعد التشاور بين المفتشين بحيث توضع الاستنتاجات والتوصيات الواردة على محك الحكمة الجماعية للوحدة.

١٩ - ولتسهيل تناول هذا التقرير وتنفيذ توصياته ورصدها، ضُمِّن المرفق الرابع جدولاً يبين ما إذا كان التقرير قد عرض على المنظمات المعنية لاتخاذ إجراءات بشأنه أو لمجرد العلم به. ويبين الجدول التوصيات الخاصة بكل منظمة، ويحدد ما إذا كانت تتطلب قراراً من جانب الهيئة التشريعية أو هيئة إدارة المنظمة المعنية أو ما إذا كان يمكن أن يتولى الرئيس التنفيذي للمنظمة اتخاذ إجراء بشأنها.

٢٠ - ويود المفتشان الإعراب عن تقديرهما لكل من ساعدهما في إعداد هذا التقرير، لا سيما أولئك الذين شاركوا في المقابلات وتقاسموا معهما بصدر رحب معارفهم وخبرتهم.

ثانياً - المنجزات والتحديات

ألف - الأهمية

(أ) السياق ومحيطه

٢١ - بعد حل اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية[١٦]، وُجدت حاجة لإنشاء آلية وكالة مشتركة من قبيل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وجاءت اختصاصات الشبكة ملبية للاحتياجات التي عُبِّر عنها في مناقشات العملية التشاورية غير الرسمية واجتماعات الجمعية العامة المعقودة لاحقاً. وفي الاجتماع الخامس للعملية التشاورية غير الرسمية، أُكد أيضاً أن الشبكة ”قد شُكلت كآلية تنسيق مشتركة بين الوكالات مختصة بالمسائل ذات الصلة بالمحيطات والبحار داخل منظومة الأمم المتحدة لتعمل في إطار ولايتها على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٤٠“[١٧].

٢٢ - وفي وقت إنشاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، كان ثمة آليات أخرى ذات صلة بالمحيطات، مثل لجنة اليونسكو المشتركة بين الأمانات المعنية بالبرامج العلمية المتعلقة بعلم المحيطات[١٨]، التي يحتضنها مقر اليونسكو، وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية

(١٦) انظر الفقرة ١.

(١٧) A/59/122، الفقرة ٢٣.

(١٨) انظر الفقرات ١-٤ أعلاه. تحتضن اليونسكو مقر اللجنة المشتركة بين الأمانات المعنية بالبرامج العلمية المتعلقة بعلم المحيطات بمقر اليونسكو. وتسعى اللجنة إلى الإسهام في بلورة أوجه تعاون فعالة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية بصورة جوهرية بالبرامج المتعلقة بالمحيطات، ومن ثم تفادي الازدواجية والترادف في عملية التخطيط لبرنامج موسع للتعاون الدولي في مجال العلوم البحرية وفي تنفيذ البرنامج، وفقاً لرغبة المجتمع الدولي. (IOC/EC-II/11، باريس، ١٣ آذار/مارس ١٩٧٣؛ SC.73/CONF.210/11).

لحماية البيئة البحرية[١٩]، وفريق الإدارة البيئة[٢٠] الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ورغم أن الهيئتين الأوليين تتناولان تحديداً مسألة حماية البيئة البحرية، وأن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات تضطلع بولاية أوسع، تشمل جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والأهداف الإنمائية للألفية، وولايات جميع المنظمات الأعضاء في الشبكة، فثمة أوجه ترادف في عمل هذه الآليات.

٢٣ - ويلاحظ المفتشان أن المناقشات المتعلقة بشبكة الأمم المتحدة للمحيطات واختصاصاتها التي وضعت لاحقاً لم تراع كيفية تفادي أوجه الترادف هذه في سياق عمل الشبكة. ففريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية يتقاسم مع الشبكة ٩ أعضاء من أصل ١٤ عضواً، وينبغي له أن يكفل وجود تكامل مع آلية الشبكة. بيد أن عمل الشبكة، في المقابل، يمكنه أن يكون أكثر تركيزاً لو حدد توزيع المسؤوليات بين الآليات بصورة أفضل منذ انطلاق الشبكة. وفضلاً عن ذلك، يلاحظ أن بعض أعضاء الشبكة يمثلون في الواقع هيئات منشأة بموجب معاهدات، تعمل في إطار ولايات قانونية محددة (اتفاقية التنوع البيولوجي والسلطة الدولية لقاع البحار). وبالنظر إلى ذلك، من الأهمية بمكان أن تراعي الاختصاصات على نحو دقيق توزيع مسؤوليات أعضاء الشبكة وفقاً لولاياتهم القانونية. وينبغي للشراكة العالمية من أجل المحيطات[٢١]،

---

(١٩) شكل فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية فريق في عام ١٩٦٩ وهو فريق يقدم المشورة إلى منظومة الأمم المتحدة بشأن الجوانب العلمية للحماية البيئية البحرية وترعاه المنظمات والجهات التالية: المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ولجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو آلية استشارية مشتركة تتيح لعملية وضع السياسات الدولية في مجال البيئة البحرية مشورة قائمة على نهج علمي متعدد القطاعات والتخصصات، وتكفل أيضاً الشروط العملية للتنسيق والتعاون فيما بين منظمات الأمم المتحدة. وهو يقدم مشورة علمية متعددة التخصصات ومستقلة وذات حجية إلى تلك المنظمات وإلى الحكومات لدعم حماية البيئة البحرية واستخدامها على نحو مستدام. وكان المسمى الإنكليزي للفريق يضم عبارة ''التلوث'' قبل أن يستعاض عنها بعبارة ''الحماية'' في ٢٠٠٧/٢٠٠٨. (استناداً إلى منشور للفريق يرد في موقعه الشبكي: www.gesamp.org).

(٢٠) فريق الإدارة البيئية هيئة تنسيقية تعمل على صعيد المنظومة وتشمل وكالات متخصصة وبرامج وهيئات من الأمم المتحدة، بما في ذلك أمانة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويرأسه مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتدعمه أمانة تابعة للبرنامج. ويضطلع الفريق بمهمة تعزيز التعاون بين الوكالات دعما لتنفيذ الغايات الدولية المتعلقة بالبيئة والمستوطنات البشرية، كما يحدد القضايا التي تتطلب جهوداً مشتركة، ويبين سبل تسخير القدرات الجماعية لوضع تدابير إدارية متسقة. وتتقاطع مجالات عمل الفريق مع عمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات في بعض القضايا (http://www.unemg.org/Home/tabid/1120/Default.aspx).

(٢١) في سياق الاستعداد لإنشاء الشراكة العالمية من أجل المحيطات، نظم البنك الدولي أربعة أنشطة رئيسية شملت إجراء مشاورات أولية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والإعلان عن الشراكة إلى جانب ٢٥ منظمة في شباط/فبراير ٢٠١٢، والإعداد لمناقشة ورقة تتضمن وصفاً لأهداف الشراكة وهيكلها بمشاركة من أكثر من ٧٠ منظمة، وعملية تعاونية مع الشركاء الـ ٧٠ للتحضير لإعلان الشراكة في مؤتمر ريو+٢٠. (استناداً إلى الموقع الشبكي للشراكة العالمية من أجل المحيطات؛ http://www.globalpartnershipforoceans.org).

التي أنشئت بمبادرة من البنك الدولي، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، ولجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن تبرز أهمية المقاصد الجوهرية للشبكة. فالشراكة العالمية أنشئت لتكون أرضية للعمل مقترنة بأهداف واضحة وبالتزام بتمويل استثمارات مولدة لفرص العمل، ودعم نمو الاقتصاد المواتي للبيئة، والحفاظ على الإنتاجية الغذائية للمحيطات، وحماية سلامة المحيطات. ويجب أن يراعي كل تحليل استراتيجي بشأن الشبكة جميع هذه الآليات وغيرها، بما في ذلك العملية التشاورية غير الرسمية، والعملية المنتظمة، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، لضمان ألا تؤدي كثرة الآليات، سواء كانت إقليمية أو عالمية، إلى تمييع أهمية الشبكة وقدرتها التنسيقية.

٢٤ - وطلب الأمين العام في عام ٢٠١٢ إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج أن تقود عملية تهيئة مشروع اتفاق خاص بالمحيطات وخطة عمل تقترن به[٢٢]، علماً أن المشروع لم يدرج في محصلات مؤتمر ريو+٢٠. وينص مشروع الاتفاق الخاص بالمحيطات على أن تضطلع شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بدور التنسيق العام لعملية تنفيذ خطة العمل الخاصة بالمحيطات. والجدير بالذكر أن مشروع الاتفاق الخاص بالمحيطات أعده فريق من الخبراء تولت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج الإشراف على تنسيق أعماله ولم تكلف شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بقيادة عملية الصياغة أو حتى بالمشاركة فيها. ورغم أن الاتفاق، في حال تنفيذه، سوف يؤثر تأثيراً كبيراً على شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، فأعضاء الشبكة المشاركون في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج استشيروا في كل جولة من جولات مشروع الاتفاق من خلال منظماتهم، دون أن يشمل ذلك الشبكة بوصفها آلية. وأدى ذلك إلى أن بعض الأعضاء لم يستشاروا بأي حال من الأحوال، مثل السلطة الدولية لقاع البحار التي لا تزال لم تنضم بعد إلى النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية والتي لا تشارك في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. ومن ثم ينبغي مراعاة العلاقة بين أعضاء الشبكة المنتمين للنظام الموحد للأمم المتحدة وأعضائها من خارج اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج/النظام الموحد للأمم المتحدة، مثل السلطة الدولية لقاع البحار.

٢٥ - وتجدر الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المؤرخة حزيران/يونيه ٢٠١٢ والمعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، تنص على محصلات مقترنة بأهداف وغايات بشأن المحيطات ومصائد الأسماك والتنوع البيولوجي.

(٢٢) الاتفاق الخاص بالمحيطات. مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة، مشروع مؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(ب) الاختصاصات

٢٦ - بالنظر إلى أن آلية شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أنشئت لأغراض التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، فالاختصاصات تتسق بصفة عامة مع هذا الهدف. بيد أن بندها الثالث، الذي ينص على ''استبانة القضايا الناشئة''، قد لا يكون ملائماً لأن تتناوله الشبكة على نحو منعزل. وبعض أعضاء الشبكة ليسوا متفقين مع ذلك، إذ يشيرون إلى أن الشبكة ينبغي أن تعمل ضمن نطاق ووفق مرونة يتيحان لها تناول القضايا الناشئة والمستقبلية. وقد أُعرب صراحة في الاجتماع الخامس للعملية التشاورية غير الرسمية أن أحد الوفود ''أكد أنه لا ينبغي أن يطلب إلى [الشبكة] معالجة المواضيع التي لا تحظى بتوافق دولي في الآراء، لأن ذلك قد يحيد بها عن نطاق ولايتها ويحملها عبء مسائل سياسية تتجاوز قدراتها''[٢٣]. **ويرى المفتشان أن هذا الفهم كان ينبغي أن يستند إليه لتحديد المسائل التي حصل فيها توافق دولي في الآراء والمسائل التي لم يحصل فيها هذا التوافق، ليتسنى للدول الأعضاء وضع خطة عمل الشبكة أو قائمة أولوياتها على أساس سنوي.** ولم يقترح ذلك قط بوضوح في الماضي حيث ظلت الشبكة تعمل ضمن النطاق الواسع جداً لاختصاصاتها التي تشير إلى خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وجدول أعمال القرن ٢١، والأهداف الإنمائية للألفية، وولايات مجالس إدارة جميع أعضاء الشبكة.

٢٧ - ويرى المفتشان أن ذلك يمثل عيباً جوهرياً في وضع تصور للشبكة. فما لم يوجد كيان محدد بوضوح يسند الولايات ويحدد الأوليات بما يشمل كل أعضاء الشبكة، فسيكون من الصعب أن نتوقع أن جميع أعضائها سيجتمعون على كلمة واحدة للتنسيق في القضايا المشتركة. وتنص الاختصاصات في بندها الأخير على أن الأولويات ينبغي أن تنبثق عن الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، فضلاً عن ''مجالس إدارة جميع الأعضاء في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات''[٢٤]. لكن يظل التوحيد وتعزيز الاتساق بين امتداد متنوع من الولايات عملاً جباراً ليس من حيث حجمه في حد ذاته فحسب، وإنما أيضاً من حيث عدم اتساق الولايات المتنوعة للأعضاء.

٢٨ - وأُخبر المفتشان خلال المقابلات بوجود تعارض بين الولايات والأوليات التي تحددها الدول الأعضاء لمختلف الهيئات التشريعية لأعضاء الشبكة ولمجالس إدارة هؤلاء الأعضاء. **فما لم تسند ولاية واضحة إلى جميع الأعضاء، فسيكون من الصعب على أعضاء الشبكة**

---

(٢٣) A/59/122، الفقرة ٢٣.

(٢٤) اختصاصات الشبكة وفق صيغتها المقدمة في سياق الاجتماع الخامس لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية بشأن المحيطات وقانون البحار (A/59/122، الفقرة ٢١).

إيجاد أرضية واحدة يمكن أن يستندوا إليها للشروع في التنسيق وإيجاد الاتساق على صعيد الشبكة. وأخبرت بعض الدول الأطراف المفتشين بأن ذلك ناتج عن انعدام التنسيق في عواصم بعض الدول الأعضاء وانعدام الاتساق والتواصل بين ممثليها الوطنيين في مختلف الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة. ومن ثم، سيعزز تنفيذ التوصية التالية الاتساق والفعالية.

التوصية ١

ينبغي أن توصي الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بأن تُعيّن في كل بلد جهة تنسيق وطنية معنية بالمحيطات والقضايا المتصلة بها، ما لم تكن موجودة أصلاً، وذلك من أجل تحسين التواصل بين مندوبي البلد الواحد إلى مختلف اجتماعات الأمم المتحدة أو لدى مختلف كياناتها التي تتناول قضايا المحيطات والمناطق الساحلية، ضمانا لاتساق المواقف الوطنية ذات الصلة بالموضوع.

٢٩ - ويفهم المفتشان أن مشروع الاتفاق الخاص بالمحيطات[٢٥] يقترح إنشاء فريق استشاري معني بالمحيطات يضم واضعي سياسات رفيعي المستوى، وعلماء، وخبراء مرموقين في مجال المحيطات، وممثلين عن القطاع الخاص، والرؤساء التنفيذيين لمنظمات مؤسسات الأمم المتحدة المعنية. ويتوقع عندئذ أن يتيح هذا الفريق الاستشاري إعادة تركيز وتوجيه عمل الشبكة وأن يتولى تنفيذ مشروع الاتفاق الخاص بالمحيطات وخطة عمله. **ويقترح المفتشان أن يُنظر ملياً في مزايا ومساوئ إنشاء هذا الفريق الاستشاري بهدف تحسين التنسيق والاتساق في الأمم المتحدة ولبلورة خطاب واحد حيال قضايا المحيطات والمناطق الساحلية، وبالتالي تفادي أي تضارب مع الولايات القانونية المحددة التي وضعت في سياق المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة بالموضوع.**

٣٠ - وأحيط المفتشان علماً بنطاق واسع من الأنشطة التي تندرج في إطار قضايا المحيطات والمناطق الساحلية. وتنشأ قضايا جديدة ابتداءً من الشواغل التقليدية المتعلقة بتغير المناخ وتربية المائيات والصيد وصولاً إلى المسائل المتعلقة بالنقل والقرصنة. وفضلاً عن ذلك، تنشأ روابط بين قضايا الطاقة والمياه، مثلما تنشأ برامج وإجراءات مشتركة تأخذ مجراها في الواقع. ويخلص المفتشان إلى أن كفة الاختصاصات تميل لصالح قضايا الحماية البيئة بينما تولى درجة أقل من الاهتمام للجوانب الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة بالمحيطات (المتصلة مثلاً بولاية منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بتحقيق ظروف عمل لائقة للعاملين في المحيطات،

(٢٥) استناداً إلى ''الاتفاق الخاص بالمحيطات. مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة''، مشروع مؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وقضايا النقل والقرصنة/الإرهاب، وغير ذلك). ويفهم المفتشان أن ذلك راجع إلى أن الاختصاصات الراهنة استندت إلى محصلات خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. **ومع ذلك، إن كان لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات أن تضطلع بدور آلية تنسيق تعمل على نطاق المنظومة في جميع القضايا المرتبطة بالمحيطات والمناطق الساحلية وأن تكون حقاً مستوعبة لكافة أوجه أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال المحيطات، فسيتطلب الأمر تنقيح اختصاصاتها مستقبلاً لتوسيع نطاق عملها، شريطة أن تتاح الموارد المالية اللازمة لتناول قضايا قد لا تكون بالضرورة مندرجة في صميم الحماية البيئية.**

٣١ - **ويستنتج المفتشان أن اختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات ملتبسة للغاية ويعتقدان أنه سيكون من الصعب تفعيل التنسيق والاتساق على مستوى الوكالات/المنظمات. ومن شأن إعادة التفكير في طريقة تفعيل الاختصاصات ووضع خطط عمل ومؤشرات وأهداف واضحة أن يساعد في التنسيق على صعيد الشبكة. وينبغي أن تُستعرض اختصاصات الشبكة بصورة دورية كل ثلاث أو أربع سنوات على الأقل، لكفالة أهمية واتساق عملها.**

وسيسهم تنفيذ التوصية التالية في تحسين الاتساق والفعالية.

التوصية ٢

ينبغي أن يطلب الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، إلى شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أن تنقح اختصاصاتها، التي ينبغي أن تُستعرض بصورة دورية كل ثلاث أو أربع سنوات، مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة تفادي أوجه الترادف الممكنة مع الآليات القائمة ومراعاة محصلات مؤتمر ريو+٢٠ ذات الصلة بالموضوع.

باء - الاتساق

(أ) خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية

٣٢ - كُلفت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، في البندين ٢ و٦ من اختصاصاتها، بتعزيز تنفيذ أهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية وبتنسيق الأعمال ذات الصلة بذلك على نطاق المنظمات. والتمس المفتشان، من خلال الاستطلاع الذي أجرياه في سياق هذا التقرير، إلى أعضاء الشبكة أن يوضحوا ما إذا كانت المشاريع المنفذة في السنوات الخمس الماضية مرتبطة بأهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ أو الأهداف الإنمائية للألفية وأن يحددوا تلك

المشاريع إن كان ردهم بالإيجاب[٢٦]. ويبين الشكلان ١ و ٢ أدناه صورة موجزة لعدد المشاريع المتصلة بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية التي نفذها أعضاء الشبكة.

الشكل ١

أنشطة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات المرتبطة استراتيجياً بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ

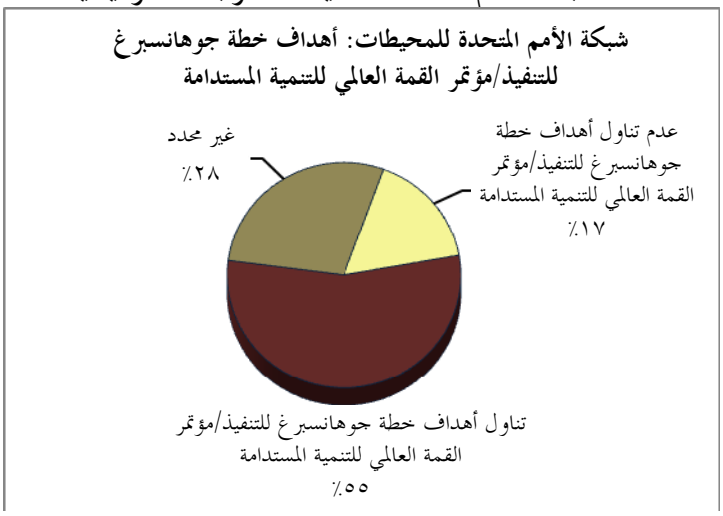

المصدر: استطلاع وحدة التفتيش المشتركة.

الشكل ٢

أنشطة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات المرتبطة استراتيجياً بالأهداف الإنمائية للألفية

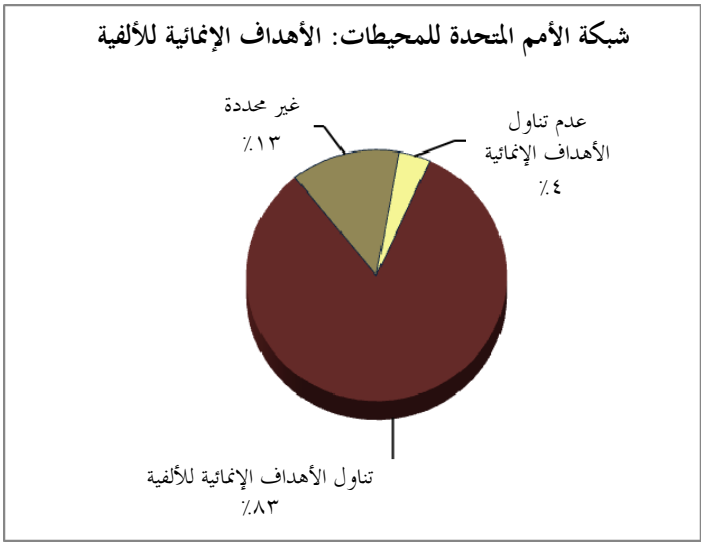

المصدر: استطلاع وحدة التفتيش المشتركة.

(٢٦) أبلغ أعضاءُ الشبكة الأحد عشر الذين أجابوا على طلب معلومات الاستطلاع وحدةَ التفتيش المشتركة بمعلومات شملت ما مجموعه ٤٨٨ مشروعاً/برنامجاً.

٣٣ - ويلاحظ المفتشان أن كثيراً من المشاريع المبلغ عنها متماشية مع أهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية، وفق الاختصاصات. وبيّن الاستطلاع أن المشاريع عموماً كانت أكثر ارتباطاً بالأهداف الإنمائية للألفية (٨٣ في المائة)، لا سيما الهدف ٧: كفالة الاستدامة البيئية. ويرد أدناه تبيان للأنشطة المتعلقة بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية التي اضطلع بها أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات في السنوات الخمس الماضية.

الشكل ٣

أنشطة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات المتماشية مع الأهداف الإنمائية للألفية

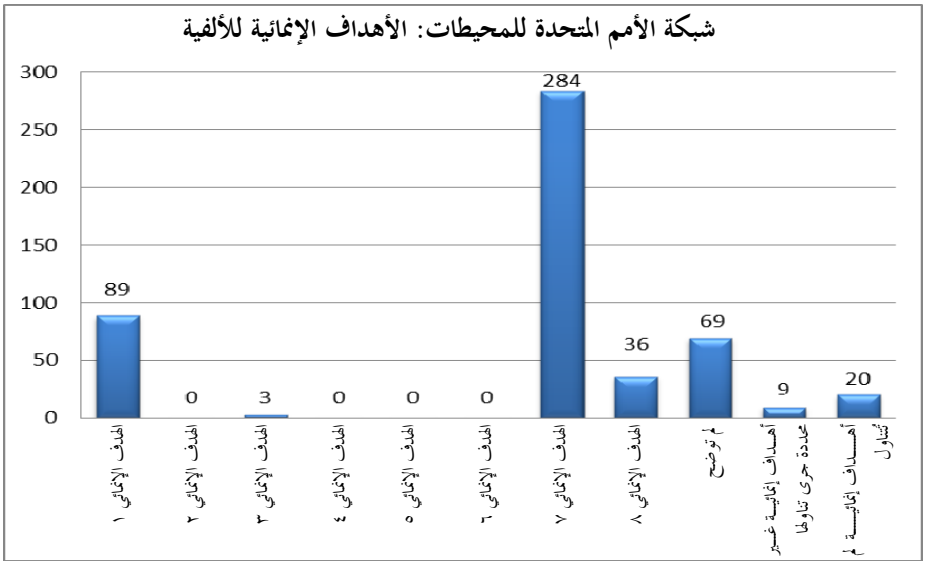

المصدر: استطلاع وحدة التفتيش المشتركة.

الشكل ٤

أنشطة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات المتماشية مع خطة جوهانسبرغ للتنفيذ

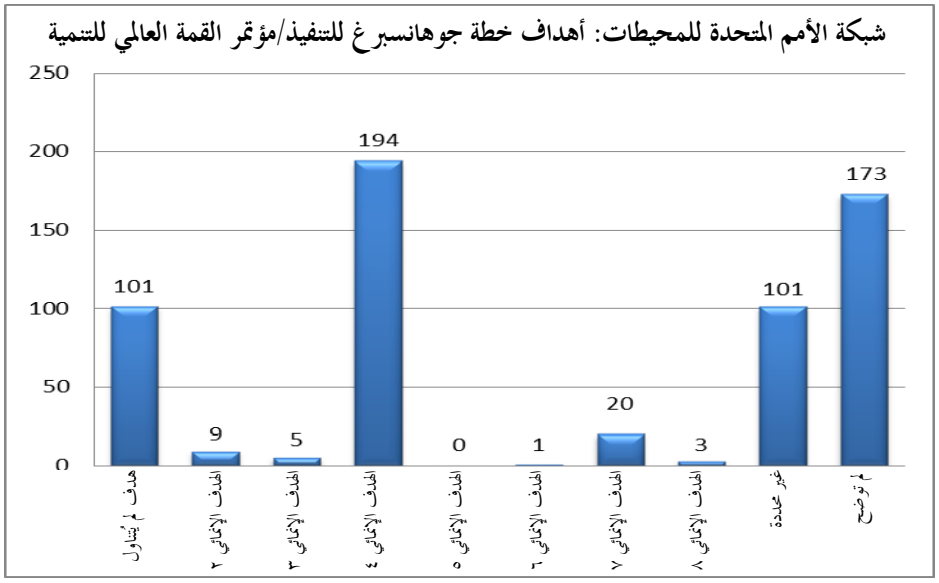

المصدر: استطلاع وحدة التفتيش المشتركة.

٣٤ - ويستنتج المفتشان أن أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات قد اضطلعوا بأنشطة تتسق مع البندين ٢ و ٦ من اختصاصات الشبكة[٢٧]. وينبغي الاضطلاع بمزيد من العمل لضمان تغطية أوسع من جانب أعضاء الشبكة لكافة عناصر نطاق أهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ المتعلقة بالمحيطات والقضايا المتصلة بها، فضلاً عن تنويع الأنشطة من حيث أنواع التدخل.

(ب) الرؤية

٣٥ - بيّن استعراض رؤية أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بشأن دور الشبكة ومستقبلها وجود اتساق ضعيف بين الأعضاء فيما يتعلق بالولاية الراهنة والرؤية المستقبلية. وعلاوة على ذلك، لم تكن لدى الدول الأعضاء فكرة واضحة جداً عن ولاية الشبكة ودورها.

(٢٧) انظر الإطار ١.

٣٦ - ولاحظ المفتشان أن أعضاء الشبكة أنفسهم كانوا متفاوتين في معلوماتهم عن الشبكة. ورغم أن بعض المنظمات تُعدّ من أعضاء الشبكة، فقد أبلغت المفتشين بأنها ليست أعضاء نشطة في الشبكة، وبأن مشاركتها فيها تكاد تكون منعدمة، أو بأنها لا تضطلع بأي نشاط في منظماتها في هذا الصدد لأن ذلك غير وارد في برنامج عملها، وبالتالي فهي غير قادرة على الرد على طلبات المقابلة[٢٨].

٣٧ - وسأل المفتشان أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات عن تصورهم للرؤية التي تقوم عليها الشبكة وللمهمة المنوطة بها. ومع أن المفتشين تلقيا طائفة من الردود المتنوعة، فالاتجاه العام والفهم السائد يتمثلان في اعتبار الشبكة آلية داخلية للتنسيق في القضايا المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية. لكن رؤى الأعضاء تباينت بشأن الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للشبكة، ابتداء من الاعتقاد أن الشبكة ينبغي أن تظل آلية مخصصة ومرنة دون الاعتماد على ترتيبات مؤسسية ولا أي إبلاغ لأطراف خارجية، وصولاً إلى انتقاد الطبيعة الراهنة للشبكة وطابعها الداخلي والمنطوي مع إبداء رغبة في توسيعها لتشمل الأوساط العلمية و/أو المنظمات غير الحكومية لتعزيز التنسيق فيما بين جميع الشركاء المعنيين.

٣٨ - وينص مشروع الاتفاق الخاص بالمحيطات الذي يقترحه الأمين العام على دور ومهمة أكثر وضوحاً يسندان للشبكة لتكون ''أرضية رئيسية لتحفيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة وللترتيبات اللازمة لتنفيذ الاتفاق الخاص بالمحيطات وخطة العمل المقترنة به''[٢٩]. ومن شأن قبول مقترح الأمين العام أن يسهم مستقبلاً في توضيح ولاية الشبكة والرؤية التي تقوم عليها.

٣٩ - ودعا المفتشان الدول الأعضاء أيضاً إلى أن توضح ما إذا كانت ترى أن لأعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات تصور متسق لمهمة الشبكة والرؤية التي تقوم عليها، وإلى إبداء رأيها بشأن الدور الذي تود أن يضطلع به أعضاء الشبكة مستقبلاً. وهنا أيضاً، على غرار ردود أعضاء الشبكة، اعترفت بعض الدول الأعضاء بأنها لم تسمع قط بالشبكة إلى غاية عام ٢٠١٠، بينما أكدت دول أخرى أنها تعرف أن الشبكة آلية داخلية للتنسيق. واستشف المفتشان من الردود على الاستبيان أن معظم الدول الأعضاء ليس لها علم بالرؤية التي تقوم عليها الشبكة وبأغراضها، وأنها لم تطلع قط على تقارير بشأن ما يضطلع به من أعمال، وأنها تحتاج إلى مزيد من المعلومات لكي تجيب على الأسئلة.

---

(٢٨) طلبت منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية إلى وحدة التفتيش المشتركة ألا تطرح عليها أية أسئلة أخرى بشأن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمسائل المتصلة بها. ولم تجب اتفاقية التنوع البيولوجي على أي مراسلة من جانب وحدة التفتيش المشتركة.

(٢٩) الاتفاق الخاص بالمحيطات. مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة، مشروع مؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٤٠ - وتوافقت آراء أعضاء الشبكة وبعض الدول الأعضاء بشأن الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الشبكة وبشأن الحاجة مستقبلاً إلى تحديد رؤيتها ومهمتها واختصاصاتها بوضوح. ويشير المفتشان إلى أن مآل مشروع الاتفاق الخاص بالمحيطات المقترح سيكون له تأثير كبير على الشبكة. وفي حالة عدم المضي قدماً بمشروع الاتفاق، ستحتاج الكيانات الأعضاء في الشبكة إلى بلوغ توافق في الآراء بشأن تحديد الموقع الاستراتيجي للشبكة في ظل المناقشات المتعلقة بالشراكة العالمية من أجل المحيطات.

جيم - الكفاءة

٤١ - استعرض المفتشان مسألة ما إذا كانت الشبكة مهيكلة على نحو فعال وما إذا كان لها من الموارد والنظم والإجراءات ما تنفذ به ولايتها/اختصاصاتها على نحو فعال. وخلص المفتشان إلى أن الآلية ليس لها أية موارد، سواء كانت مالية أو بشرية، الأمر الذي يتجلى في عدم تكريس أمانة/موظفين لها أو استفادتها من ميزانية لأغراض السفر. وفي ظل محدودية هذه الوسائل، تبقى كفاءة الشبكة متواضعة وبالتالي لزم العمل من أجل تحسينها.

(أ) التحديات

٤٢ - ليس من النادر في الأمم المتحدة أن تطرح مسألة تنفيذ ولايات جديدة بدون تخصيص ميزانيات/موارد لإسناد أعمال الأمانة. لكن النتيجة المباشرة لهذا الوضع في سياق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات هو أن الشبكة لم تتمكن من العمل تماماً بكل طاقاتها منذ أن أُنشئت في عام ٢٠٠٣. وخلص المفتشان إلى أن ذلك ليس ناتجاً، فيما يتعلق بمعظم أعضاء الآلية، عن الافتقار إلى الإرادة والتحفز وإنما عن الافتقار إلى الموارد، سواء كانت وقتاً أو تمويلاً. وفي هذا السياق، بذل الأعضاء النشطون في الشبكة، كلما كان ذلك ممكناً وحسب الظروف، جهوداً لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهم. ويذكر أن المنسق ونائبه يضطلعان بمهامهما على أساس عدم التفرغ وينتظر منهما تناول أنشطة الشبكة خلال أوقات فراغهما. ويؤدي عدم تخصيص ميزانية للسفر إلى أن الأعضاء لا يمكنهم أن يلتقوا إلا عندما يتصادف ذلك مع اجتماع آخر يحضروه. وهذا وضع يواجهه الفاعلون الأكثر نشاطاً، أي منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، والبرنامج الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، لكن الأمر ليس أيضاً بسيطاً بالنسبة لمنظمات كمنظمة العمل الدولية، ومنظمة السياحة العالمية، التي عادة ما لا تمثل في كثير من المنتديات المماثلة على غرار الفاعلين النشطين.

٤٣ - وفي ظل غياب الموارد الضرورية، لم تتمكن آلية الشبكة من إجراء استطلاع لحصر أنشطة الأعضاء المتعلقة بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية. وهذه هي الخطوة الرئيسية الأولى لكفالة الاتساق وتفادي أوجه الترادف. وعملية الحصر التي أجريت في سياق هذا التقييم الذي تضطلع به وحدة التفتيش المشتركة مثال في هذا الصدد. فقد أرسلت وحدة التفتيش المشتركة نموذج استطلاع وتلقت ١١ رداً من أصل ١٤ نموذجاً أرسل، رغم العديد من رسائل التذكير.

(ب) الأمانة

٤٤ - **خلص المفتشان إلى أن وجود فريق موظفين يكرسون عملهم لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات أمر لا غنى عنه لتمكن آلية الشبكة من الاضطلاع باختصاصاتها الراهنة.** وفي حالة توسيع ولاية ونطاق الشبكة، نتيجة للاتفاق الخاص بالمحيطات الذي اقترح أو لمداولات الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، فسيلزم عندئذ تعميق النظر في الحاجة إلى أمانة مكرسة. وفي ضوء الوضع الراهن (أي من منظور تنفيذ الاختصاصات الراهنة)، **ينبغي أن تكون الأمانة ذات حجم صغير ومؤلفة من موظفين من الفئة الفنية لا يزيد عددهم عن اثنين أو ثلاثة ومن موظف من فئة الخدمات العامة. ومن اللازم أن يكون مقر الأمانة في موقع محايد.** ومن شأن إسناد الأمانة إلى أعضاء الشبكة على أساس التناوب أن يؤدي بالوكالة المحتضنة وشركائها الطبيعيين إلى محاولة الدفع أولاً ببرنامجهما وشواغلهما وأولوياتهما. ويحيط المفتشان علماً باقتراح اضطلاع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور الأمانة المكرسة، على غرار الدور الذي تضطلع به إزاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. **وينبغي أن ينظر جميع أعضاء الشبكة في هذا الاقتراح. وينبغي أيضاً أن يَبتوا في مسألة المكان المحايد بمساعدة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، حسب الاقتضاء. ومن شأن ذلك أن يكفل حصول الشبكة على الدعم السياسي والتأييد الفعلي من جانب جميع المنظمات الأعضاء وأن يقلص من احتمال أن ينظر إلى عضو من الأعضاء باعتباره هو الذي يدير البرنامج من زاوية مصالحه الخاصة.**

٤٥ - ومن شأن أمانة مكرسة أن تمكن الشبكة من أن تحدد على نحو أفضل مجالات المصلحة المشتركة أو أوجه الترادف/الثغرات وأن تساعد المنظمات على أن تضع استراتيجيات مشتركة بشأن وضع برامج مشتركة للمستقبل وتصميم مشاريع جديدة ذات طابع متعدد المنظمات وأن تشكل جبهة أكثر تماسكاً للتحاور مع الجهات المانحة ومنظمات التمويل التي يمكن الاستعانة بها. ويعتقد المفتشان، في حالة وجود من يَفترض أن موظفين من أي من المنظمات الأعضاء بإمكانهم الاضطلاع بهذا الدور إلى جانب أعباء العمل والولايات المؤسسية الحالية

المسندة إليهم، أن ذلك لن يغير من حال الشبكة في شيء، أي أنها ستظل عبارة عن مجموعة متناثرة من فرادى الموظفين التابعين لأعضاء الشبكة يتبادلون بصورة ظرفية رسائل إلكترونية بشأن المواضيع. **فوجود أمانة من شأنه أيضاً أن يتيح تشغيل موقع شبكي يكون بوابة معلوماتية لأنشطة الشبكة يستفيد منها أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، وأن يتيح التواصل مع الجهات المانحة وآليات التمويل – مثل مرفق البيئة العالمية – التي يمكن الاستعانة بها في المشاريع الممكنة التي تكون قيد الإعداد.**

٤٦ - ويدرك المفتشان مسألة شح الموارد المرتبطة بالقيود الراهنة المفروضة على الميزانيات ويقترحان بعض الأفكار بشأن الطريقة التي يمكن من خلالها تمويل الأمانة. ويمكن تمويل ملاك الموظفين من ميزانيات المنظمات الأعضاء وفق صيغة تقاسم التكاليف أو من خلال الاقتداء بالنماذج المستخدمة في لجنة اليونسكو المشتركة بين الأمانات المعنية بالبرامج العلمية المتعلقة بعلم المحيطات (لجنة اليونسكو لبرامج علم المحيطات) وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية. ويذكر أن لجنة اليونسكو لبرامج علم المحيطات قد بلورت اتفاقات بين المنظمات الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف "السعي إلى مد اللجنة بما تحتاج إليه من موظفين للعمل في الأمانة، وذلك على حساب تلك المنظمات"[٣٠] وبعبارة أخرى، يتولى أعضاء الشبكة انتداب موظفين للأمانة طوال مدة متفق عليها. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء أفادت في ردودها خلال المقابلات وفي الاستبيانات، بأنها لا تود تمويل أمانة لأنها آلية داخلية. **ومع ذلك، يلاحظ المفتشان بأنه حتى آلية التنسيق الداخلية تتطلب تمويلاً في مستوى معين، ولو من باب تمكين الموظفين من المشاركة في اجتماعات الشبكة.** ويمكن لمثالَي لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة أن يكونا نموذجين يحتذى بهما في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

(٣٠) IOC/EC/-II/11 باريس، ١٣ آذار/مارس ١٩٧٣. الدورة الثانية للمجلس التنفيذي للجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات. الاتفاق المنقح للجنة اليونسكو المشتركة بين الأمانات المعنية بالبرامج العلمية المتعلقة بعلم المحيطات، ووثائق أخرى متعلقة بذلك، المادة ٣.

الإطار ٣

تمويل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية[٣١] وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة[٣٢]

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية: هي آلية مشتركة بين الوكالات أنشأها في عام ٢٠٠٣ اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق في مبادرات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بنطاق عمل اللجنة وللإسهام في تنفيذ البرنامج المحدد في إطار إعلان الألفية ومؤتمر قمة التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢. وتُدعم وظيفة التنسيق على صعيد اللجنة من خلال موارد داخلية يقدمها أعضاء اللجنة. وتُدعم جزئياً بعض الأنشطة المحددة من خلال تمويل يقدمه المانحون، علماً أن اللجنة أنشأت صندوقاً استئمانياً متعدد المانحين. ويوجد المقر الدائم للجنة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي تقدم للجنة خدمات الأمانة. وتتألف اللجنة من رئيس، ونائب للرئيس، وأمين، ومستشار تقني رئيسي، وموظف اتصالات.

شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة: تضطلع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي تحتضن الشبكة، بوظيفة التنسيق وتقدم الموارد (بما يشمل الموظفين). وتقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واليونيدو خدمات الأمانة.

وسيسهم تنفيذ التوصية ٣ أدناه في تحسين كفاءة وفعالية الشبكة.

التوصية ٣

ينبغي للهيئات التشريعية للمنظمات الأعضاء في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات ولمجالس إدارتها أن تصدر توجيهات إلى رؤسائها التنفيذيين، في موعد أقصاه عام ٢٠١٣، ليعبئوا الموارد اللازمة لإنشاء أمانة صغيرة مكرسة للشبكة مع مراعاة تجربة الآليات الأخرى في الأمم المتحدة.

٤٧ - خلال البحث الأولي والمقابلات الاستكشافية، اطلع المفتشان على شواغل ذات صلة بالتركيبة الراهنة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وكانت القضايا المطروحة تتعلق عموماً بمسألة ما إذا كان نطاق العضوية ينبغي أن يتسع ليشمل فاعلين من خارج الأمم المتحدة. وأُعرب أيضاً عن شواغل تتعلق بهيمنة بعض الأعضاء على باقي الأعضاء. وتحرص الدول الأعضاء على مزيد من الشفافية ضمن المجموعة التي تشكل الشبكة وعلى وجود إبلاغ بأعمالها. لكن بعض الدول الأعضاء تعارض ضم المنظمات غير الحكومية وغيرها

(٣١) انظر الموقع الشبك للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية: http://www.unwater.org/faces.html.

(٣٢) انظر الموقع الشبكي لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة: http://www.un-energy.org/about/overview.

من الكيانات من خارج الأمم المتحدة إلى الشبكة. ويظل الأعضاء مع ذلك منقسمين بشأن مدى الحاجة إلى انضمام جهات أكاديمية ومنظمات غير حكومية إلى الشبكة. ويرى البعض أن فتح باب العضوية من شأنه أن يميع أغراض الآلية برمتها. **وجميع أعضاء الشبكة يعارضون ضم الدول الأعضاء، إذ يشيرون إلى أن الأمر سيؤدي إلى آلية سياسية يستحيل تنسيق أعمالها وأن بعض الدول الأعضاء قد تستخدم منتدى الشبكة للدفع بغاياتها الخاصة.**

٤٨ - وفي ما يتصل بالمسألة الأولى، يود المفتشان أن يوضحا أن العضوية ينبغي ألا توسع لتشمل الدول الأعضاء أو المنظمات غير الحكومية، ما دامت شبكة المحيطات هي في الوقت الراهن آلية للتنسيق الداخلي. ويمكن ضم المنظمات غير الحكومية، وفق ما يكون مناسبا، إلى فرق عمل الشبكة وفق ما يقتضيه الحال من تعاون. وفي حالة تغير ولاية الشبكة عقب مؤتمر ريو+٢٠، قد تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في الهيكلة الراهنة للعضوية بما يراعي فكرة الشركاء (وليس الأعضاء الكاملي العضوية)، وفقاً لنموذج لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. **لكن المفتشين يؤيدان مع ذلك ضم مرفق البيئة العالمية كشريك لدعم توطيد الروابط مع "أكبر ممول عام للمشاريع الرامية إلى تحسين البيئة في العالم"**[٣٣]. ويمكن للشركاء أن ينضموا إلى الأعمال التقنية وأن يكونوا طرفا في التنسيق المتعلق بقضايا محددة دون أن يكونوا أعضاء كاملي العضوية. ويذكر أن الممارسة الجاري بها العمل في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية تمثل ممارسة جيدة في هذا الصدد.

الإطار ٤

الممارسة الجاري بها العمل في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية[٣٤]

تضم لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ٢٩ عضواً من منظومة الأمم المتحدة و ٢٣ شريكاً خارجياً. ويُدعى الشركاء إلى جلسات خاصة تعقد في إطار الاجتماعات السنوية للجنة ويتعاونون مع أعضاء الشبكة في تنفيذ خطة العمل. وليس للشركاء مع ذلك حق في التصويت داخل اللجنة.

(٣٣) منذ عام ١٩٩١، قدم مرفق البيئة العالمية ١٠,٥ بلايين دولار في شكل منح وحشد ما مجموعه ٥١ بليون دولار في سياق المشاركة في تمويل أكثر من ٢ ٧٠٠ مشروع في أكثر من ١٦٥ بلد (انظر: www.thegef.org: What is GEF? (تعريف مرفق البيئة العالمية)).

(٣٤) استناداً إلى دليل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، www.unwater.org، والصفحة المتعلقة بأعضاء وشركاء اللجنة في الموقع الشبكي نفسه، فضلاً عن UN Water Operational Guidelines (المبادئ التوجيهية التشغيلية للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية).

٤٩ - ويتعلق الشاغل الثاني الذي أُطلع عليه المفتشان بالعضوية ضمن الهيكل الراهن ويرتبط بإجراءات العمل الداخلية واتخاذ القرارات في إطار شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. **ولاحظ المفتشان أن أعضاء الشبكة لم يضعوا مبادئ توجيهية تشغيلية أو إجراءات عمل داخلية تحدد الأهداف بوضوح، وتنظيم العمل، والإدارة، والاجتماعات، وفرق العمل. وفي غياب توجيه تشغيلي من هذا القبيل، قد يُخشى أن يعلو صوت أقوى الأعضاء داخل الشبكة على صوت بعض الأعضاء.** وأورد أحد الأعضاء وجود اتجاه داخل الشبكة يتمثل في أن ''برامج ست أو سبع منظمات هي التي تحدد الأولويات[٣٥]''. واعتبرت بعض المنظمات أن الكيانات الأقوى أكثر نجاحاً في الدفع بغاياتها ولو لم تكن بالضرورة ذات أهمية من منظور باقي الأعضاء.

(ج) الهيكل

٥٠ - بالنظر إلى عدم وجود الموارد اللازمة لتمكين جميع أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات من أن يجتمعوا ولو على أساس سنوي، تعقد اجتماعات الشبكة السنوية بصورة غير رسمية ويكون ذلك عادة على هامش اجتماعات أخرى. وفي الغالب ما تكون هذه الاجتماعات عبارة عن عروض لما اضطلع به كل عضو، بدون تخصيص أي حيز للتحاور الفعلي بشأن وضع برامج مشتركة وتفادي الازدواجية. وعلم المفتشان أن معظم الاتصالات تجري بالتالي من خلال الوسائل الإلكترونية. وذكر بعض الأعضاء أن هذا التواصل من خلال البريد الإلكتروني أسلوب غير فعال وتستحيل إدارته. فالرسائل الإلكترونية المتعلقة بموضوع يعتبره أعضاء مفتقراً للأهمية تُتجاهل أو تحذف. وهذا لا يشجع بعض الأعضاء على متابعة ما يتبادل من رسائل إلكترونية. ويدرك المفتشان أن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية ميدان يزخر بتنوع مذهل في مواضيعه والأنشطة المتعلقة به. فتلك القضايا تشمل الآن كل شيء ابتداء من حماية البيئة البحرية والنقل واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وصولاً إلى حماية العاملين، وظواهر التسونامي، والحوادث النووية، والقرصنة، والإرهاب. واستناداً إلى الهيكل المؤسسي لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، الذي يقسم أنشطة هذه الشبكة إلى ثلاث مجموعات فرعية (انظر الإطار أدناه)، يطرح المفتشان فكرة إنشاء مجموعات فرعية ضمن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. ومن شأن ذلك أن يتيح لأعضاء الشبكة أن يجتمعوا ضمن أفرقة أصغر حجماً على نحو أكثر تواتراً ومن خلال وسائط مختلفة من قبيل التداول بالفيديو ضمن مجموعات فرعية يمكن أن تشهد مناقشات أكثر تعمقاً. ومن شأن ذلك أن يتيح حيزاً خلال الاجتماعات السنوية لتخصيص مزيد من الوقت لأعمال التنسيق.

---

(٣٥) المصدر مُغْفَل الاسم، حماية لهوية الموظف المستجوب.

الإطار ٥

الهيكل المؤسسي لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة(٣٦)

تنظّم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة أعمالها ضمن ثلاث مجموعات مواضيعية، يقود كل مجموعة منها منظمتان من منظمات الأمم المتحدة:

- الوصول إلى الطاقة: يقود هذا الموضوع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشراكة مع البنك الدولي؛
- الطاقة المتجددة: يقود هذا الموضوع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعم من اليونسكو؛
- الكفاءة الطاقية: يقود هذا الموضوع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفضلاً عن ذلك، أنشئت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة في أفريقيا باعتبارها برنامجاً فرعياً لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة يركز بصورة محددة على السياق الأفريقي. ويرأس شبكة أفريقيا حالياً برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وتضطلع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بدور نائب الرئيس. وتقدم خدمات الأمانة في هذا الصدد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مدعومة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٥١ - واستفسر المفتشان عن رأي الأعضاء في فكرة إنشاء مجموعات فرعية تعنى بمجالات محددة وتضم منظمات تجمعها شراكة طبيعية ويمكنها تنسيق أنشطتها على نحو أفضل. واستحسن البعض هذه الفكرة في حين رأى البعض الآخر أن إعادة هيكلة الشبكة قد لا تؤدي إلى تغير ملحوظ ما لم تكرس لها أمانة وموظفون لمواكبة هذا التغيير. ويعتبر المفتشان أن عيب المجموعات الفرعية يتمثل في إمكانية أن تؤدي إلى تقسيمات وحواجز تُفقدها القدرة على اغتنام فرص التعاون مع الشركاء غير التقليديين وعلى إيجاد حلول مبتكرة قائمة على أساليب جديدة. **ويقترح المفتشان مع ذلك أن تبحث الشبكة بمزيد من التعمق مسألة الهيكل المؤسسي القائم على المجموعات مع مراعاة فرق العمل القائمة داخل الشبكة.**

(٣٦) انظر الموقع الشبكي لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة: http://www.un-energy.org/about/overview.

(د) الإبلاغ بأنشطة شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

٥٢ - سلّمت الدول الأطراف التي أجريت معها مقابلات بمعرفتها المتفاوتة بوجود شبكة الأمم المتحدة للمحيطات كآلية، لكنها لم تكن مدركة لما تضطلع به الشبكة من أعمال بالنظر إلى أن الإبلاغ عن أنشطتها وكيفية تحديد أولوياتها واتخاذ قراراتها يكاد يكون منعدماً. واشتكى البعض من أنهم لم يكونوا حتى وقت قريب جداً يعلمون بوجود الشبكة. وينبغي أن تتذكر الدول الأعضاء أن الشبكة آلية تنسيق وليست آلية تنفيذ. **ومن ثم يشير المفتشان إلى أن الإبلاغ المتعلق بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية يجري أصلاً عبر قنوات آليات الإبلاغ العادية للمنظمات الأعضاء ومن خلال ما يبلغه مختلف الرؤساء التنفيذيين إلى الهيئات التشريعية لمنظماتهم ومجالس إدارتها.** والإبلاغ الذي يجري في إطار الاجتماعات السنوية للشبكة ما هو إلا عرض للأنشطة التي أُبلغت بها أصلاً الهيئاتُ التشريعية للمنظمات الأعضاء في الشبكة ومجالسُ إدارتها. ومن ثم يلاحظ وجود لبس ربما يؤدي إلى فهم خاطئ من جانب بعض الدول الأعضاء يحملها على الاعتقاد أن الشبكة آليةُ تنفيذ وأن نشاطها أكبر من حجم هذا النشاط في الواقع. ولاحظ المفتشان عدم وجود أي أنشطة يقتصر تنفيذها على إطار الشبكة. والأنشطة التي تضم عدة أعضاء من الشبكة تناقش في اجتماعات الشبكة على سبيل تقاسم المعلومات لكن الشبكة لا تقودها.

٥٣ - وأنشأت الشبكة حديثاً موقعاً شبكياً[٣٧] يُضمّن جميع محصلات الاجتماعات وأنشطة فرق العمل. وخلص المفتشان إلى أن ذلك يمثل وسيلة شفافة يمكن من خلالها للشبكة تقديم آخر أنشطة فرق العمل المشتركة. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن تستثمر الشبكة في التوعية بمهمتها وبأنشطتها وبطريقة اتخاذها للقرارات. **أما فيما يتصل بالإبلاغ الداخلي، فالمفتشان يريان أن تتبع الشبكة نموذج لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وفق ما يرد في المرفق الثاني. ويخلص المفتشان إلى ضرورة وضع مبادئ توجيهية أو إجراءات عمل داخلية واضحة تبين أسلوب عمل الأعضاء جماعياً لتبديد أي سوء تصور للشبكة من جانب بعض الدول الأعضاء.**

وسيسهم تنفيذ التوصية ٤ أدناه في تعزيز الكفاءة والشفافية.

(٣٧) هنا أيضاً، بسبب شح الموارد، تحتضن منظمة الأغذية والزراعة الموقع الشبكي ولا تُقدَّم إلا مساهمات محدودة من بعض الأعضاء تخصص لأطلس الأمم المتحدة للمحيطات. ويتولى موظفو المنظمة أيضاً خدمة تشغيل الموقع الشبكي لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

التوصية ٤

ينبغي أن يصدر الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، في موعد أقصاه عام ٢٠١٣، توجيهات إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج تدعوها إلى وضع مبادئ توجيهية تشغيلية (إجراءات عمل داخلية) تبين عملية اتخاذ القرارات داخل الشبكة وعضويتها واجتماعاتها وترتيباتها المتعلقة بفرق العمل وتوضح مسألة الإبلاغ وغير ذلك من المسائل المتعلقة بتدبير شؤون الشبكة.

٥٤ - وينوه المفتشان إلى أن التنسيق ليس عملية بدون تكاليف؛ فهي عملية تنطوي على تكاليف تداولية مرتفعة. لكن كثيراً ممن شملتهم المقابلات، لا سيما الدول الأعضاء، كانوا يعتقدون أن التنسيق أمر لا يتطلب كياناً أو موارد. **ومع ذلك، يعتبر المفتشان أن التنسيق وتعزيز الاتساق نشاط يتطلب كثيراً من المشاورات. وخلص المفتشان إلى أن المشرفين الإداريين والرؤساء التنفيذيين ومجالس الإدارة يولون أولوية متدنية للشبكة.** وإذا كانت المنظمات والدول الأعضاء تحتاج إلى مزيد من التنسيق في شكل برمجة مشتركة، وتصميم مشترك للمشاريع، وعمليات استطلاع لكفالة عدم وجود ازدواجية ولتعزيز الاتساق فيما يتصل بالقضايا السياساتية، فآلية الشبكة تحتاج إذن إلى مراجعة لاختصاصاتها لجعلها كيانا ذا صفة رسمية معززة له حد أدنى من الموارد الضرورية لدعم عمله.

دال - الفعالية

(أ) أنشطة شبكة المحيطات

٥٥ - يُضطلع بتنفيذ البنود ١ و ٣ و ٥ من اختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات في إطار مهام فرق العمل ومن خلال الاجتماعات السنوية والمراسلات. وقد اضطلعت فرق العمل التي أنشأتها الشبكة بقدر كبير من التنسيق في المجالات ذات الأولوية (انظر المرفق الأول: أنشطة فرق عمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات). وبما أن الشبكة آلية تنسيق وليست آلية تنفيذ، فالأنشطة تناقش فيما بين الأعضاء لكنها تنفذ على مستوى فرادى المنظمات. واستناداً إلى عملية الاستطلاع[٣٨]، يلاحظ المفتشان أن أنشطة أعضاء الشبكة تتوزع بصورة متكافئة بين جميع المجالات المواضيعية المتعلقة بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية، ويقترن ذلك بتركيز أكبر على قضايا مصائد الأسماك، والنظم البيئية البحرية، والتلوث البحري، والنقل، وتغير المناخ، وكربون المحيطات. وينص البند ٤ على أن تتولى

(٣٨) بلغ عدد أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات الذين ملأوا نموذج الاستطلاع ١١ عضواً.

فرق العمل تعزيز الإدارة المتكاملة للمحيطات. وفي معظم الوكالات، تطبق نُهُج متكاملة وشاملة لعدة قطاعات ولعدة علوم فيما يتصل بمواضيع النظم البيئية البحرية وغيرها من المجالات المواضيعية. **ويلاحظ المفتشان مع ذلك أن آلية الشبكة لم تتمكن مع ذلك من بلوغ كامل قدراتها.** ويبين الشكل ٥ أدناه التوزيع المواضيعي لأنشطة الشبكة.

الشكل ٥

التوزيع المواضيعي لأنشطة أعضاء شبكة المحيطات

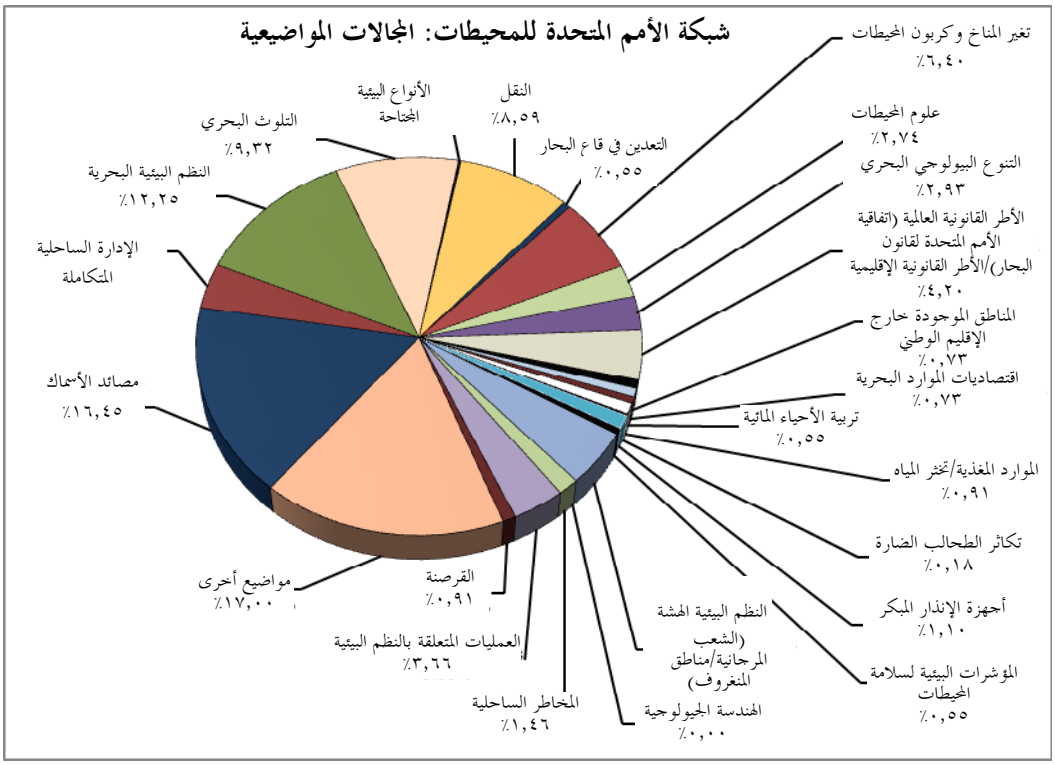

المصدر: استطلاع وحدة التفتيش المشتركة.

٥٦ - وفيما يتعلق بأنواع التدخلات، تركز أنشطة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات كثيراً على مجال الاستثمار وبناء القدرات، يليه مجال المساعدة التقنية، ثم أدوات التنمية المستدامة. وتعزى الأهمية الكبيرة التي تولى لمجال الاستثمارات في جزء كبير منها إلى تعدد مشاريع البنك الدولي في مجال الاستثمارات.

الشكل ٦

توزيع أنواع التدخل ضمن أنشطة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

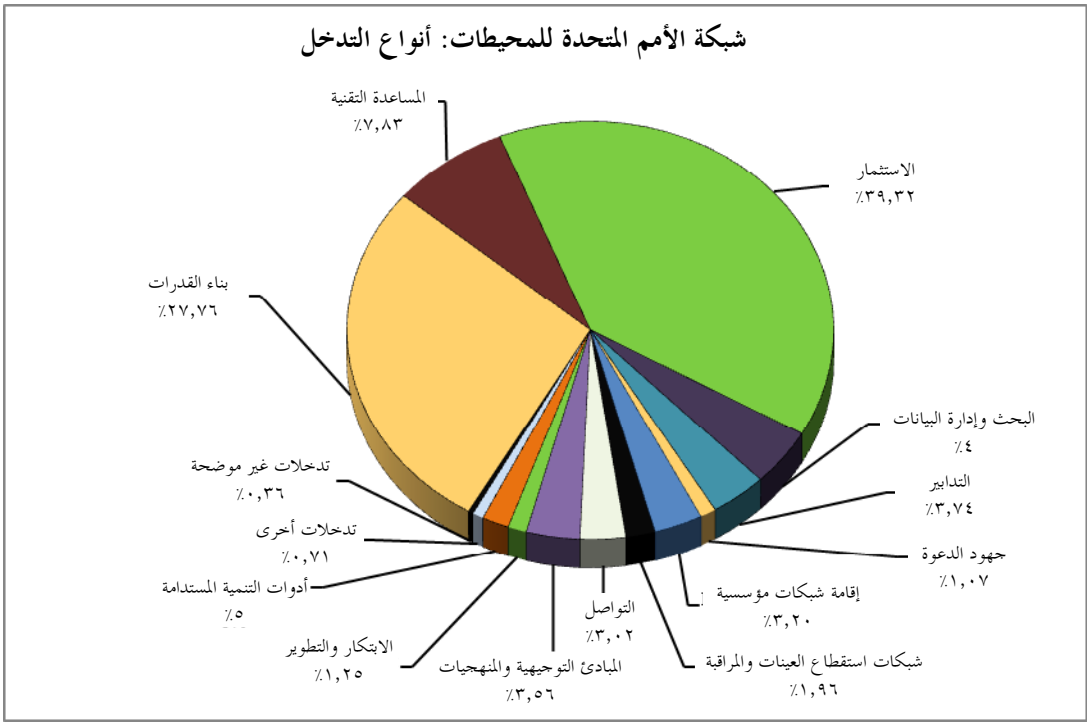

المصدر: استطلاع وحدة التفتيش المشتركة.

٥٧ - ويقدم بعض أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أمثلة جيدة للتعاون فيما بين الوكالات في مجال الأنشطة المتعلقة بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية، مثل الأنشطة والمنشورات المتعلقة بـ ”بناء الاستدامة في المحيطات والمناطق الساحلية وتسخير الابتكار الاقتصادي للبيئة“ و ”مخطط للاستدامة في المحيطات والمناطق الساحلية“، الذي اعتبر مساهمة ثمينة في مؤتمر ريو+٢٠. وكانت هذه الأنشطة جهدا تعاونيا شارك فيه عدة أعضاء من شبكة الأمم المتحدة للمحيطات[٣٩]. ويعتبر المفتشان أن من المؤسف، لعدة أسباب،

(٣٩) أعضاء من شبكة الأمم المتحدة للمحيطات هم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، لكن المنشورات لم تصدر باسم الشبكة.

ألا تكون المنشورات قد صدرت باسم الشبكة[٤٠]، لأن ذلك كان من شأنه أن يساعد في التعريف بالشبكة وتعزيز بروزها.

٥٨ - ورغم مثل هذه النجاحات على صعيد التعاون، ليس مؤكداً مع ذلك أن هذه المنظمات كان يمكن أن تتعاون في أنشطتها حتى بدون وجود آلية الشبكة. واستُخلص من المقابلات طيف واسع من الردود يشير إلى أن الأعضاء يعتقدون أنهم ربما كانوا سيتعاونون مع منظمات أخرى من منظمات الأمم المتحدة، مثل البنك الدولي، حتى لو لم توجد الشبكة.

٥٩ - وعلم المفتشان من بعض من استطلعت آراؤهم بوجود تنسيق وتواصل منتظم فيما بينهم. بيد أنهم أقروا بأن الإجراءات المتخذة بشأن تفادي أوجه الترادف في العمل والازدواجية تبقى مسألة متروكة لتقدير أعضاء الشبكة. **ويعتبر المفتشان أن ذلك ليس تنسيقاً "حقيقيا"، وإنما هو تقاسم للمعلومات. وينبغي وضع إطار تنسيقي معزز يتجاوز مجرد تقاسم/تبادل المعلومات.**

٦٠ - وطلب المفتشان إلى أعضاء الشبكة أن يبلغوا من خلال عملية الاستطلاع عن عدد الأنشطة التي اضطُلع بها بصورة مشتركة مع باقي أعضاء الشبكة. وتبين نتائج الاستطلاع، رغم أنها تمثل مؤشراً بديلاً غير كامل لاختبار مستوى التنسيق والتعاون (بما أن المناقشات لا تؤدي بالضرورة إلى نتائج على صعيد العمل المشترك وإنما يمكن أن تكون أدت إلى أن تقرر منظمة، بدون اتفاق متبادل، أن تعمل في مجال مختار آخر)، أن ١٤ في المائة من المشاريع المضطلع بها في السنوات الخمس الماضية برمجت بصورة مشتركة مع باقي أعضاء الشبكة (انظر الشكل ٧ أدناه). **ويخلص المفتشان إلى أن ثمة حيزاً لا يزال يتسع لإدخال تحسينات تتعلق بالأنشطة المشتركة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال قضايا المحيطات والمناطق الساحلية.**

(٤٠) بعض من شملتهم المقابلات أوضحوا أنهم يعتبرون أن التقارير كانت موجهة من جانب عدد قليل من أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وأنها كانت متماشية مع غاياتهم، أو أن بعض الأعضاء لم يكونوا بكل بساطة مفوضين لتقديم توصيات من أجل إجراءات من قبيل تلك الواردة في التقارير المذكورة أعلاه.

الشكل ٧

النسبة المئوية لأنشطة أعضاء الشبكة المنفذة بصورة مشتركة مع عضو آخر في الشبكة/الأنشطة المنفذة بصورة فردية[٤١]

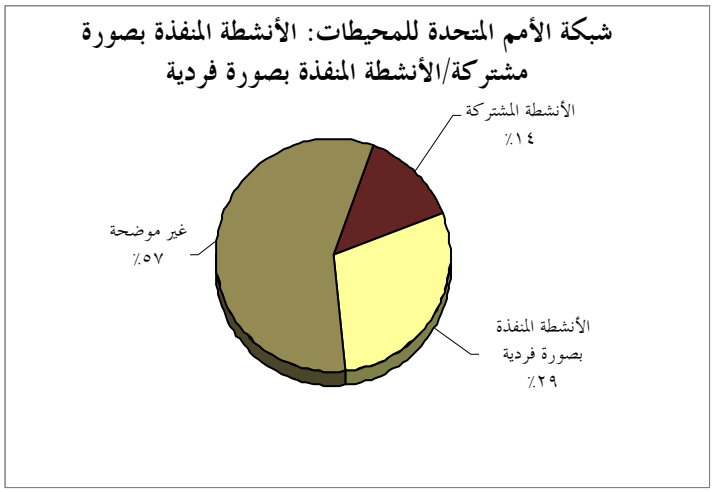

المصدر: استطلاع وحدة التفتيش المشتركة.

٦١ - وفيما يتصل بفعالية الشبكة، يذكر أن البنود ٢ و٤ و٦ من اختصاصاتها لم تنفذ إلا جزئياً. **وبسبب التحديات الواردة أعلاه، لا تملك آلية شبكة الأمم المتحدة للمحيطات موارد لاستعراض البرامج اللازم استعراضها وتحديد مجالات العمل المشترك بصورة مجدية. ولا يتسع الوقت في الاجتماعات السنوية للأعضاء إلا لذكر قائمة ما اضطلعت به كل وكالة ولا يتسع الوقت لتناول مسألة إدراج عمل الشبكة على نحو استراتيجي في سياق خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبرنامج عمل الألفية، وجدول أعمال القرن ٢١**. وفي غياب استطلاع لحصر عمل كل وكالة أو خطة عملها أو برنامجها، كان من الصعب التعاون بشأن جدول أعمال مشترك وتعزيز اتساق الأنشطة وفقاً لمختلف الولايات.

٦٢ - ويحدو معظم أعضاء الشبكة تحفز كبير، لكن يبقى الكثير مما ينبغي فعله إضافة إلى الأعباء الراهنة. **ويخلص المفتشان إلى أن آلية الشبكة لم تستطع بعد البرهنة عن "قيمتها المضافة" بسبب الافتقار إلى ما يلزم من موارد مالية وبشرية وإرادة سياسية للمضي قدماً بالآلية. وينبغي أن تعطى فرصة كافية للشبكة، مع ما يتطلبه ذلك من الموارد، لتضطلع بالعمل الذي أنيط بها، وبما يمكنها من بلوغ كامل طاقتها.**

(٤١) ذكرت المنظمات ما مجموعه ٤٨٨ مشروعاً/برنامجاً في نموذج الاستطلاع الخاص بها.

هاء – الاستدامة

٦٣ – لا يسع المفتشين إلا أن يلاحظوا الأشواط التي قطعتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة مقارنة بشبكة الأمم المتحدة للمحيطات. ومع أن الآليات الثلاث أنشئت في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، فالمفتشان يلاحظان أن الآليتين الأوليين لهما صفة مؤسسية أقوى مقارنة بشبكة الأمم المتحدة للمحيطات وأنهما أكثر نشاطاً. وجرى تناول بعض أسباب ذلك أعلاه، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن **استدامة الشبكة وأهمية دورها في المستقبل. ويخلص المفتشان إلى أن مسألة القيادة تشكل أحد أهم معايير نجاح الآليتين الأوليين، وهو عامل يمكن بالتالي أن يكفل استدامة الشبكة كآلية تنسيقية.**

٦٤ – فبينما يقود/يرأس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة الرئيس التنفيذي للمنظمة المحتضنة، أي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية حالياً[٤٢]، ليس لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات رئيس وإنما منسق. ودُئب عادة على أن يكون منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات موظفاً من موظفي المنظمات الأعضاء. وتظل قيادة اليونيدو لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة نموذجاً يحتذى. **ويعتقد المفتشان أن إسناد دور القيادة إلى مستوى أعلى من الهرم الإداري، بما يتيح النفوذ إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق/اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واستقطاب باقي الرؤساء التنفيذيين إلى المشاركة في عمل الشبكة والإسهام فيه، أمر لا غنى عنه لحشد طاقة الشبكة والمضي بها قدماً أياً كان الدور الذي سيناط بها مستقبلاً. ويخلص المفتشان إلى أن الإرادة السياسية للرؤساء التنفيذيين حيال شبكة الأمم المتحدة للمحيطات شرط مسبق لكفالة استدامتها أسوة بشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. ويُتوقع أن تكفل هذه الإرادة السياسية اللازمة استدامة شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.**

٦٥ – وتتوقف أي أنشطة أو تنسيق تضطلع بهما شبكة الأمم المتحدة للمحيطات على إرادة وتحفز فرادى أعضائها. ولوحظ أن مشاركة بعض الأعضاء تتقوى وتخبو حسب الشخص المكلف في كل وكالة بالتنسيق المتعلق بالشبكة. وعلم المفتشان، مثلاً، أن جهة غير عضو كانت في السابق نشطة جداً في منتديات أخرى بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية، وكان يمكن أن تنضم إلى الشبكة، لم تعد كذلك لأن المسؤول المعني تقاعد من المنظمة وليس لدى خلفه اهتمام أو تحفز لمواصلة التعاون مع الشبكة. ويشكل هذا الأمر

(٤٢) انظر http://www.unwater.org/faces.html.

تهديدا للذاكرة المؤسسية ولاستدامة الآلية. ويذكر أن تشغيل وصيانة ''واجهتي'' شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، أي الموقع الشبكي وأطلس الأمم المتحدة للمحيطات، تتولاهما وتموهما منظمة واحدة هي منظمة الأغذية والزراعة. وتقدم مساهمات من بعض الأعضاء لتشغيل الواجهتين والحفاظ على عملهما. ويضم أطلس الأمم المتحدة للمحيطات كماً هائلاً من المعلومات المفيدة ذات الصلة بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية، ومع ذلك فوجوده في حد ذاته مهدد بمسألة التمويل الظرفي وتوقف بقائه على حسن إرادة منظمة واحدة. **ويضع المفتشان النهج الظرفي الراهن موضع تساؤل من حيث اعتماده في مسألة بأهمية قضايا المحيطات والمناطق الساحلية التي تتداخل مع جميع جوانب التنمية المستدامة وسلامة الأرض حاضراً ومستقبلاً.**

٦٦ - **ويرى المفتشان أنه في حالة تكليف شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بالإشراف على تنفيذ مشروع الاتفاق الخاص بالمحيطات، فينبغي منحها الموارد اللازمة وأقلها أمانة صغيرة مكرسة للشبكة. وستحتاج الشبكة إلى أن تكون تحت قيادة رئيس تنفيذي له إرادة سياسية لاستقطاب باقي الأعضاء واستعداد لتخصيص الموارد اللازمة لدعم الأمانة المنشأة.**

ثالثا - الاستنتاجات والآفاق

٦٧ - لم تتمكن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات من أن تعمل بكامل طاقتها الممكنة باعتبارها ''آلية تنسيق بين الوكالات [...] بشأن القضايا المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية داخل منظومة الأمم المتحدة''[٤٣]. وعلى الرغم من أن المحيطات والسواحل تغطي ٧٢ في المائة من مساحة الأرض، و ''تشكل جزءاً هاماً من كوكبنا وأساساً للحياة ومحدِّداً للمناخ ... ومصدراً للموارد الحية''[٤٤]، فقضايا المحيطات والمناطق الساحلية لم تحظ مع الأسف إلا بقدر قليل من الاهتمام والأولوية.

٦٨ - **وقد كان عدم إيلاء كثير من الرؤساء التنفيذيين الأولوية لعمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أمراً أضر بقدرتها على العمل كآلية تنسيق في قضايا المحيطات والمناطق الساحلية.** وسمع المفتشان بعدة حالات همشت فيها الشبكة، بل وحتى لم تشجع على العمل كآلية من آليات الأمم المتحدة. **ويلاحظ المفتشان وجود توتر مبطن فيما بين الأعضاء أنفسهم بشأن الاتجاه الذي ينبغي أن تسير فيه الشبكة. لكن المفتشين يأملان أن هذا**

(٤٣) انظر منشور شبكة الأمم المتحدة للمحيطات الوارد في الموقع: ftp://ftp.fao.org/FI/brochure/UN-Oceans/leaflet.pdf.

(٤٤) Rio 2012 Issues Briefs, prepared by UNCSD Secretariat, page 1.

الوضع سيتحسن عندما تبين الدول الأعضاء عن إرادة سياسية وتقدم التوجيه الواضح بشأن مستقبل آلية الأمم المتحدة للمحيطات.

٦٩ - ويؤكد المفتشان على وجه الخصوص أن الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية يجب أن تعيد تأكيد التزامها بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية ويجب أن تجدد عزمها على أن تُبوِّئ شبكة الأمم المتحدة للمحيطات مكانة آلية تقود تعزيز التنسيق والاتساق في هذا الصدد. وينبغي ألا يُقتصر على اعتبار الشبكة آلية تنسيق بل أن تشرك أيضاً في المداولات المتعددة الأطراف بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية. ويعتقد المفتشان أن محصلات مؤتمر ريو+٢٠، بما في ذلك الأولويات التسع الواردة في الفرع المتعلق بالمحيطات والبحار من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"[٤٥] وتوصيات التقرير المعنون "المناعة للإنسان والكوكب معاً: أفضل خيار للمستقبل"[٤٦]، من شأنها أن تحمل زخماً جديداً وتتيح التركيز اللازم وأن تدفع بهذا السياق قدماً.

٧٠ - وفضلاً عن ذلك، ليس ممكناً الاستمرار في اعتبار قضايا المحيطات والمناطق الساحلية مجال عمل مستقلاً، فهذه القضايا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. **ويعرب المفتشان عن شعورهما بخيبة أمل عندما أحاطا علماً بأن الآليات الثلاث التي تعنى بموارد الأرض الأكثر لزوما لحياة البشرية لم تنسّق فيما بينها بأي وجه مجد كان خلال العقد الماضي لتكفل التآزر والتكامل فيما بينها.** فالاجتماعات السنوية بين رئيسي ومنسق الآليات الثلاث تعقد، لكنها لا تكفي لكفالة ما يلزم من الحيوية في التنسيق بين الآليات الثلاث وكفالة الاتساق في جهودها. وعلم المفتشان بوجود تنسيق من ذلك القبيل يقتصر على لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. وبالنظر إلى عدم وجود أمانة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، يرتئي المفتشان أن تضطلع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية أو شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة بدور قيادة العمل المتعلق بإضفاء الصفة المؤسسية على التعاون بين الآليات الثلاث ووضع إطار له. **ويعتبر المفتشان أن ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز التنسيق الوثيق بين الآليات الثلاث.**

وسيعزز تنفيذ التوصية التالية التنسيق والتعاون بين منظومة مؤسسات الأمم المتحدة.

---

(٤٥) مشروع إعلان مؤتمر ريو+٢٠، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(٤٦) فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية، ٢٠١٢.

التوصية ٥

ينبغي أن تطلب الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين إلى الأمين العام باعتباره رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق أن يكفل سعي الآليات الثلاث، وهي شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، إلى إضفاء الصفة المؤسسية على جهودها التنسيقية في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج.

٧١ - وتمر قضايا المحيطات والمناطق الساحلية حالياً بأوقات مضطربة ومحفزة. فالكوارث الطبيعية والأحداث البشرية المنشأ التي تتوالى يومياً تشكل تهديداً لسلامة المحيطات والمناطق الساحلية وحالتها الطبيعية. وقد تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ أولويات صيغت في خمس توصيات تتعلق بمجالات مصائد الأسماك والتلوث البحري وحماية البيئة البحرية[٤٧]. وإضافة إلى ذلك، تتيح المبادرات المتمثلة في مشروع الاتفاق من أجل المحيطات، ومقترح إنشاء فريق استشاري معني بالمحيطات، والشراكة العالمية من أجل المحيطات، فرصاً استراتيجية سانحة يمكن لشبكة المحيطات استغلالها لتوضيح وتوطيد أدوارها ونطاق تخصصها في هذا المجال الهام من عمل الأمم المتحدة. وقد وضع المفتشان الصيغة النهائية لهذا التقرير في وقت بلغت فيه مناقشة هذه المواضيع مراحلها النهائية. وهما يقترحان أدناه سيناريوهين ممكنين حسب الدور الذي ستضطلع به شبكة الأمم المتحدة للمحيطات في سياق مرحلة ما بعد مؤتمر ريو+٢٠ مع مراعاة عملية التشاور المتعلقة بالاتفاق الخاص بالمحيطات.

السيناريو	الإجراءات المطلوبة
السيناريو ١: • يظل السياق العام بدون تغيير في ضوء مؤتمر ريو+٢٠ • تنقح اختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات	كما ورد في التقرير، ستتطلب شبكة الأمم المتحدة للمحيطات مع ذلك حداً أدنى من الموارد لمواصلة تنسيق العمل على نحو مجد. وكحد أدنى، ينبغي وجود ملاك وظيفي منتدب من وكالة تود الاضطلاع بدور القيادة، على أن يكرس هذا الملاك فقط للشبكة. وينبغي تعيين مسؤول يضطلع برئاسة الشبكة. ويرجح مبدئياً أن يُنتدب الملاك من المنظمة التي ينتمي إليها رئيس الشبكة. وينبغي أن يكون منصب الرئاسة متداولاً بالتناوب كل سنتين. وتتولى ''الأمانة'' عملية إجراء استطلاع لحصر الأنشطة وتحديد مجالات عمل كل عضو والميادين التي تتطلب تنسيقاً متعمقاً. وينبغي عقد اجتماعات سنوية مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية

(٤٧) انظر الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، الفقرات ١٥٨ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٦ و ١٦٨ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٦.

السيناريو	الإجراءات المطلوبة
	وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة على أساس تناوبي. وكحد أدنى، ينبغي للرؤساء التنفيذيين لأعضاء الشبكة أن يكفلوا أن تتاح للجهات المكلفة بالتنسيق لديهم الميزانية اللازمة لأغراض السفر لإتاحة المشاركة في الاجتماعات السنوية. وينبغي إيجاد مصادر بديلة لتمويل الأعمال الاستشارية، والاتصالات، واجتماعات العمل، مع الاستعانة في ذلك بالتبرعات.
السيناريو ٢: • السياق العام: قبول مشروع الاتفاق الخاص بالمحيطات وإنشاء فريق استشاري معني بالمحيطات • تنقيح اختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بحيث يراعى فيها الدور الجديد للشبكة من حيث الإشراف على تنفيذ مشروع الاتفاق الخاص بالمحيطات	في حالة هذا السيناريو، سيكون للشبكة دور واضح تؤديه فيما يتصل بالإشراف على تنفيذ مشروع الاتفاق الخاص بالمحيطات. وستثار مشكلة المسؤولية في حالة ما إذا كان مشروع الاتفاق ينص على إشراك فاعلين من المجتمع المدني غير مساءلين أمام الجمعية العامة، وستفتقر الشبكة إلى السلطة اللازمة لكفالة تنفيذ الاتفاق رغم أنها مسؤولة عن ذلك، الأمر الذي سيؤدي إلى قصور في المساءلة. ويشير المفتشان، في حالة هذا السيناريو، إلى إمكانية أن يستفاد في أنشطة الاتفاق الخاص بالمحيطات من أعمال الأمم المتحدة القائمة، بما يشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص والدول الأعضاء، مثل العملية التشاورية غير الرسمية. وستحتاج الشبكة، كما في السيناريو ١ أعلاه، إلى أن توضع في مستوى أعلى من الهرم الإداري بحيث يُعيّن رئيسها من بين الرؤساء التنفيذيين. وسيكون حجم التمويل مختلفاً عن التمويل في السيناريو ١؛ وسيتطلب الأمر أمانة أكبر حجماً للتنسيق فيما بين طائفة واسعة من الشركاء، بما يشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات. وقبل تكليف الشبكة[٤٨] بهذا الدور الجديد، سيكون من اللازم الإقرار بالحاجة إلى مزيد من التمويل والالتزام بذلك.

(٤٨) مشاركة أعضاء من خارج منظومة الأمم المتحدة في صيغة منقحة لآلية الأمم المتحدة للمحيطات قد تتطلب موافقة هيئة تداولية.

Annexes

Annex I

Activities of UN-Oceans Task Forces

(ENGLISH ONLY)

	UN-Oceans Taskforce	Lead/ Participating Org.	Activities
1	UN-Oceans Task Force on Post-Tsunami Response	**IOC-UNESCO** / IMO, FAO, WB, UNEP, WMO, IMO, UNDP, UNDOALOS	• Successful implementation of early warning systems in the Indian Ocean. • UN-Oceans developed guidelines in Cairo that have been widely distributed and translated into several languages.[49] • Discontinued in 2006
2	UN-Oceans Task Force on Marine Protected Areas and Other Area-based Management Tools.	**UNEP, FAO, IOC-UNESCO** / IMO, WB, CEB, DOALOS, ISA	• The Task Force members, in particular FAO, IMO, UNDOALOS, UNEP and IOC-UNESCO contributed to the CBD processes participation and provision of information to the Azores Expert Workshop and the 13th Meeting of the Subsidiary Body of Scientific, Technical and Technological Advice and the 9th Meeting of the COP.[50]
3	UN-OCEANS Task Force on Establishing a Regular Process for Global Assessment of the Marine Environment (the AoA)	**UN, UNEP,[51] IOC-UNESCO /** IMO, FAO, UNIDO, IAEA, WB, IMO, UNDP, WHO, WMO, UNDOALOS, ISA	• Consultations between DOALOS and other organizations, in particular IOC-UNESCO and UNEP were undertaken about issues relating to data handling and communication strategies. • DOALOS received nominations of focal points for the Regular Process from most of the organizations and programmes mentioned in General Assembly resolution 65/37 A.[52] • Discontinued in 2009.

[49] UN-Oceans, "Report Of the 5th Session of UN-Oceans". 21st - 22nd May 2007. UNESCO-IOC Headquarters, Paris http://www.unoceans.org/Documents/report_un_oceans-5%20final.pdf pp2 (Accessed 10th May 2012)

[50] UN-Oceans, "Report Of the 9th Session of UN-Oceans". 17th June 2011. UNDP, New York. http://www.unoceans.org/Documents/UN%20Oceans%20Meeting%20Report%20June%202011%20-%20FINAL.pdf (Accessed 10th May 2012) pp14

	UN-Oceans Taskforce	Lead/ Participating Org.	Activities
4	UN Atlas of the Oceans	**FAO and** All other UN-Oceans members	• UN-Ocean members provided a total of $60,000 in 2010 for communication work on the Atlas which supported the needed changes. Some members participate through in-kind contributions and others also provide financial support. • UNEP provided marine biodiversity assessment and outlook reports, produced for CBD COP10, to the UN Atlas. • FAO, as secretariat of the UN Atlas of the Oceans website which hosts the UN-Oceans web content, with support from UN-Oceans Coordinator, updated the UN-Oceans pages including all meeting reports back to 1999, updated governance arrangements, and the work of all the Task Forces. Duplicate content originally housed within the IOC-UNESCO web site has been fully migrated to the UN Atlas of the Oceans site.[53]
5	Task Force to work for material Yeosu World Expo.	**UNEP** and **FAO/**IMO	• Established in 2011
6	UN-Oceans Task Force on Global Partnership for Climate, Fisheries and Aquaculture (PaCFA)	**FAO /** UNEP, IOC-UNESCO, UNDP, CBD, WB	• PaCFA has been incorporated as an UN-Oceans Task Force.[54]
7	UN-OCEANS Task Force on Global Programme of Action for the Protection of the Marine Environment from Land-based Activities	**UNEP** /UN DOALOS	• **Discontinued in 2007**
8	UN-OCEANS Task Force on Biodiversity in Areas Beyond National Jurisdiction	**UN DOALOS (OLA), CBD/**IMO	• A compilation of existing tools on the conservation and sustainable use of marine biological diversity beyond areas of national jurisdiction was created. • The Task Force members collaborated to support of the work of CBD in identifying Ecologically and Biologically Significant Areas or EBSAs, in particular the development of an EBSA repository system of scientific information on EBSA, as well as organization of a series of regional workshops.

[51] UNEP informed the Inspectors that it has raised considerable funding to support capacity building for the Regular Process.

[52] UN-Oceans, "Report Of the 9th Session of UN-Oceans". 17th June 2011. UNDP, New York. http://www.unoceans.org/Documents/UN%20Oceans%20Meeting%20Report%20June%202011%20-%20FINAL.pdf (Accessed 10th May 2012) pp14

[53] UN-Oceans, "Report Of the 9th Session of UN-Oceans". 17th June 2011. UNDP, New York. http://www.unoceans.org/Documents/UN%20Oceans%20Meeting%20Report%20June%202011%20-%20FINAL.pdf (Accessed 10th May 2012) pp14.

[54] UN-Oceans, "Report Of the 9th Session of UN-Oceans". 17th June 2011. UNDP, New York. http://www.unoceans.org/Documents/UN%20Oceans%20Meeting%20Report%20June%202011%20-%20FINAL.pdf (Accessed 10th May 2012) pp 15.

	UN-Oceans Taskforce	Lead/ Participating Org.	Activities
			• The Task Force noted, as guidance for its future activities, the adoption by COP 10 of a Strategic Plan for Biodiversity 2011-2020 and the Aichi Biodiversity Targets including Target 11 for MPAS with 10% global coverage.[55] • A webpage has been created by UN DOALOS. The webpage includes a section on the UN-Ocean Task force with a list of links to the websites of the Task Force members.[56] • Task Force prepared a contribution to the UN-Oceans report on its activities to the eighth meeting of the ICP held in June 2007. The contribution provided information on activities undertaken by the members of the Task Force related to marine genetic resources. Furthermore, in preparing the Secretary-General's report (document A/62/66/Add.2) in order to assist the second meeting of the Ad Hoc Open-ended Informal Working Group to study issues relating to the conservation and sustainable use of marine biological diversity beyond areas of national jurisdiction (2008). In preparing its agenda, the inputs received by members of the Task Force were used by UN DOALOS as a basis for the information included in the report on relevant activities undertaken by their organizations. • A number of documents for submission to the ninth meeting of the CBD Conference of the Parties were submitted by CBD for peer review by the members of the Task Force.[57]
9	UN-OCEANS *Outreach Task Force*	**IOC-UNESCO, FAO, UNDP, UNEP**	• The Outreach Task Force is working with UN Atlas for outreach, is enhancing the volume of content on the UN-Oceans web site and also presented a draft UN-Oceans PowerPoint.[58] In addition production of printed materials (posters, postcards, triptych) as well as a side event on ocean acidification organized for UNFCCC Cop 17.
10	New Task Force on Marine Debris. (created in June 2011)	**UNEP, IMO** / IOC-UNESCO, FAO	• UNEP and IMO will co-lead the Task Force and prepare TOR to ensure complementarity with GESAMP relevant work. Other members of UN-Oceans may also participate in the work of the Task Force.[59]

[55] UN-Oceans, "Report Of the 9th Session of UN-Oceans". 17th June 2011. UNDP, New York. http://www.unoceans.org/Documents/UN%20Oceans%20Meeting%20Report%20June%202011%20-%20FINAL.pdf (Accessed 10th May 2012) pp 12.

[56] UN-Oceans, "Report Of the 7th Session of UN-Oceans."16th April 2009, UNESCO, Paris. http://www.unoceans.org/Documents/2009%20REPORT%20UN%20OCEANS-VII%20vfinal.pdf, p.5.

[57] UN-Oceans, "Report Of the 6th Session Of UN-Oceans." 4th June 2008, UNESCO, Paris. http://www.unoceans.org/Documents/2008%20REPORT%20UN%20OCEANS%20VI%20Final.pdf, p.3

[58] UN-Oceans, "Report Of the 9th Session of UN-Oceans". 17th June 2011. UNDP, New York. http://www.unoceans.org/Documents/UN%20Oceans%20Meeting%20Report%20June%202011%20-%20FINAL.pdf, p. 12.

[59] UN-Oceans, "Report Of the 9th Session of UN-Oceans". 17th June 2011. UNDP, New York. http://www.unoceans.org/Documents/UN%20Oceans%20Meeting%20Report%20June%202011%20-%20FINAL.pdf, p.13.

Annex II

Comparison Table: UN-Oceans, UN-Energy and UN-Water

(ENGLISH ONLY)

Criteria	UN-Oceans	UN-Energy	UN-Water
Membership	14 United Nations entities currently members. Any secretariat in the UN system may become a member through an expression of will.[60]	21 United Nations members. The network is entirely informal, participation is voluntary, and there are no regular reporting mechanisms. At present less than half of the 21 members contribute and engage regularly.[61]	29 United Nations members and 23 external partners. Any UN agency, programme or other UN entity with water-related issues, including sanitation and natural disasters, as part of their mandate may become member in UN-Water by contacting the Secretariat of UN-Water.[62] Partners can also apply to the Secretariat for partner status. There are regular reporting mechanisms and indicators.
TOR	• Strengthening coordination and cooperation of the UN activities related to ocean and coastal areas; • Reviewing the relevant programmes and activities of the UN system, undertaken as part of their contribution to the implementation of UNCLOS, Agenda 21, and the Johannesburg Plan Of Implementation (JPOI); • Identification of emerging issues, the definition of joint actions, and the establishment of specific task teams to deal with	UN-Energy is the principal interagency mechanism in the field of energy to help ensure (a) coherence in the UN system's multi-disciplinary response to WSSD; and (b) collective engagement of non-UN stakeholders. Accordingly, UN-Energy will: 1. Promote coherence in the UN system's multi-disciplinary response to WSSD by:	UN-Water will seek to enhance the coherence, credibility and visibility of UN system actions related to its scope of work, and, in particular: a) Identify strategic issues and priorities for system-wide action, and facilitate timely, coordinated and effective responses by the UN System and its partners at global, regional and country levels in relation to both policy development and implementation. b) Promote the elaboration and facilitate the dissemination of system-wide positions shared by UN-Water members, in particular with regard to relevant MDG and JPOI targets and their

[60] UN-Oceans, “About UN-Oceans Participation in UN-Oceans”. Available from www.unoceans.org/About.htm.

[61] UN-Energy, “Looking to the Future”. Available at http://www.unido.org/fileadmin/user_media/News/2010/UN-Energy_Looking_to_the_Future.PDF, p.12.

[62] UN-Water, “Operational Guidelines. Available from http://www.unwater.org/downloads/UNWATEROPGUIDELINES.pdf, p.2.

Criteria	UN-Oceans	UN-Energy	UN-Water
	these, as appropriate; • Promoting the integrated management of ocean at the international level; • Facilitating as appropriate, the inputs to the annual report of the Secretary General on oceans and the law of the sea; • Promoting the coherence of the UN system activities on oceans and coastal areas with the mandates of the General Assembly, and the priorities contained in the MDGs, the JPOI and of governing bodies of all UN-Oceans members.[63]	• Acting as a gateway for sharing information, knowledge, experiences and good practices as well as initiatives in all aspects for implementing the JPOI; • Maintaining an overview of on-going and planned work within the system and building/strengthening synergies among independent initiatives at the national, sub regional, regional and global levels; • Promoting joint programming, harmonization and cooperation in the energy-related activities of the organizations of the system; • Building on and drawing lessons from past experience in inter-agency collaboration on energy; • Employing dynamic and action-oriented approaches to coordination with extensive use of information and communication technologies. 2. Promote interaction with other stakeholders by: • Developing a data base on the roles, potentials, strengths and programmes of relevant stakeholders; • Developing and maintaining dynamic and interactive mechanisms for information exchange and dissemination among all partners; and • Organizing a regular exchange of views on policy in the field of energy and related activities, as well as developing partnerships 3. UN-Energy will focus on substance and col-	achievement. c) Facilitate inter-agency information exchange, including sharing of experiences and lessons learned, and serve as a clearing house for policy-relevant information, assessment and advice on status and trends at global and regional levels, and for providing member States with a collective point of entry to the system's initiatives and responses in areas within its purview. d) Promote effective communication and collaboration between the UN system and civil society and private sector partners e) Facilitate and support work being carried out at the regional and sub-

[63] UN-Oceans, TOR. Available from http://www.unoceans.org/About.htm#Scope.

Criteria	UN-Oceans	UN-Energy	UN-Water
		laborative actions both in regard to policy development in the energy area and its implementation as well as in maintaining an overview of major ongoing initiatives within the system based on the UN-Energy work programme at global, regional sub-regional and national levels. In addition, it will be:	regional levels, both within the UN system and with partners, to follow-up on relevant goals and targets of the Millennium Declaration and the JPOI, working through the Regional Commissions and relevant inter-agency mechanisms; f) Contribute to the coherence and impact of UN System actions at country level, in support of Resident Coordinators, country teams and theme groups, and working in close collaboration and coordination with UNDG. Management of UN-Water will be performed by a Chair and Vice-Chair, elected from among its members on a rotational basis and normally serving for 2 years. UNDESA will continue to provide secretariat support.

Criteria	UN-Oceans	UN-Energy	UN-Water
		• A system-wide network open to all concerned organizations and entities; • A mechanism for the system's interaction with non-UN stakeholders (non-UN stakeholders include major actors from the private sector and the NGO community as well as other major groups identified in Agenda 21.) • A collaborative arrangement with rotating chairmanship at a high policy level and vice chair at the expert level; both for a period of two years. 4. UN DESA will provide dedicated secretariat services for UN-Energy. 5. Communications of the collaborative mechanism will be facilitated primarily through electronic means. UN-Energy will meet at least once each year. Meetings will be kept to a minimum and held within the margins of other activities whenever possible. UN-Energy may create time bound ad hoc issue groups. 6. In developing UN-Energy's work programme full account will be taken of the key issues identified at CSD-9 and elaborated in the JPOI. The work programme will build on the work of the UN system organizations involved and strengthen synergies among them as well as the relevant non-UN stakeholders. 7. UN-Energy will review its TOR every four years, or as appropriate.[64]	UN-Water plans of work will be updated every two years and will be set out in the reports of its meetings (see paragraph 14 below). The above TOR will be periodically updated.[65]

[64] UN-Energy, “Terms of Reference”. Available from http://www.un-energy.org/about/terms-of-reference.

Criteria	UN-Oceans	UN-Energy	UN-Water
Institutional set up	Term of chairmanship: Two years rotating Current coordinator: UNDP Deputy coordinator: UNEP UN-Oceans creates ad hoc Task Forces: -UN-OCEANS Task Force on Biodiversity in Areas Beyond National Jurisdiction; -UN-OCEANS Task Force on Establishing a Regular Process for Global Assessment of the Marine Environment (link to UNGA: Towards a Regular Process website); -Task Force on Global Partnership for Climate, Fisheries and Aquaculture (PaCFA); -UN-OCEANS Task Force on Global Programme of Action for the Protection of the Marine Environment from Land-based Activities (link to UNEP / GPA site) (Discontinued in 2007); -UN-Oceans Task Force on Marine Protected Areas and Other Area-based Management Tools. -UN-OCEANS *Outreach Task Force* -Task Force on Marine Debris No dedicated full time UN-Oceans staff. Secretariat is the organization of the coordinator, which is currently	Term of chairmanship: Two years Current chairman – UNIDO. Chairmanship at a high policy level. Current Vice-Chair: UNDP Vice chair at the expert level.[66] UN-Energy's work is organized around three thematic clusters, each led by two United Nations organizations: Energy access: led by UN DESA and UNDP, in partnership with the World Bank Renewable energy: led by FAO and UNEP, with support of IOC-UNESCO Energy efficiency: led by UNIDO and the IAEA UN DESA provides dedicated secretariat services for UN-Energy In addition, UN-Energy Africa (UNEA) was established as a sub-programme of UN-Energy focusing specifically on the African context. UN-Energy Africa is currently chaired by UN-HABITAT and co-chaired by UNIDO. Secretariat services are provided by UNECA and supported by UNIDO.[67] UN-Energy creates time bound ad hoc issue groups.[68]	Term of Chairmanship: Two years Current Chairman: WMO Current Vice-Chair: UN-Habitat UN-Water Senior Programme Managers (SPMs) represent UN-Water members. They constitute the highest operational decision-making body of UN-Water and provide the overall governance and strategic direction of UN-Water. They agree upon the UN-Water Work Programme and Indicative Budget for the forthcoming two years. The UN-Water SPMs shall agree upon the level of delegation to the UN-Water Joint Steering Group, the Chair and Vice-Chair and the Secretary, as stipulated in annex 2 of these operational guidelines. The UN-Water Joint Steering Group (JSG) - support efficient implementation of the UN-Water Work Programme and oversee budget allocations. UN-Water members and the Secretary as Ex Officio member. The Chair and Vice Chair of UN-Water are permanent members of the JSG. Chair and Vice Chair of UN-Water are elected from among UN-Water members on a rotating basis. The service period is normally 2 years. Currently the chair is WMO and vice-chair is UN-Habitat.[69] A Chief Technical Advisor, financed through the Multi-Donor Trust Fund, supports the work of the Chair provided the necessary financial resources are available. A permanent Secretariat is provided by the UN Department of Economic and Social

[65] UN-Water, “Terms of Reference”. Available from http://www.unwater.org/downloads/UNW-terms-of-reference.PDF, p. 2.

Criteria	UN-Oceans	UN-Energy	UN-Water
	UNDP.		Affairs (UN-DESA) in New York. The Secretariat consists of a Secretary, and an advisor. The Technical Secretariat of UN-Water provides substantive and administrative support to the Chair, Vice-Chair, Secretary and UN-Water members in their operations and activities for UN-Water. The Technical Secretariat has a virtual set-up and consists of the Chief Technical Advisor, the Advisor and additional support staff if so decided. UN-Water meetings of members and partners. The designated focal point and one alternate of each member are invited to partici-

[66] Ibid.

[67] UN-Energy, “About UN-Energy”. Available from http://www.un-energy.org/about/overview.

[68] UN-Energy, “Terms of Reference”. Available from http://www.un-energy.org/about/terms-of-reference.

[69] http://www.uncsd2012.org/rio20/index.php?page=view&type=6&nr=801&menu=53&template=549.

[70] UN-Water, “Operational Guidelines”. Available from http://www.unwater.org/downloads/UNWATEROPGUIDELINES.pdf, p.3.

[71] UN-Water, “Terms of Reference”. Available from http://www.unwater.org/downloads/UNW-terms-of-reference.PDF, p.1.

Criteria	UN-Oceans	UN-Energy	UN-Water
			pate in all UN-Water meetings.[70] There are thematic priority areas which are categorised n issue arises, Thematic Priority Area -mate Change; Trans bo Gender and Water; Task Forces focusing on: Country-Level Coordination; Regional Level Coordination; Scope of UN Water's work encompasses all aspects of freshwater, including:[71] • Surface and groundwater resources; • The interface between fresh and sea water; • It includes quality, quantity, development , assessment, monitoring and use of freshwater resources (domestic uses, agriculture and ecosystems requirements); • Sanitation - encompassing both access to and use of sanitation by populations and the interactions between sanitation and freshwater;

Criteria	UN-Oceans	UN-Energy	UN-Water
			• Water-related disasters, emergencies and other extreme events and their impact on human security. UN-Water seeks to add value to activities related to its scope of work at three levels: • At the level of the senior programme managers overseeing such activities in member organizations and agencies, by providing a forum for on-going contacts and periodic meetings among them; • at the regional level, by providing an instrument for effective exchange of information and facilitating mutual support between global and regional activities and developments, and encouraging regional inter-agency networking arrangements, supported by the Regional Commissions; • At the country level, supporting, where appropriate and in close cooperation with UNDG, Resident Coordinators, country teams and theme groups by similarly encouraging and facilitating system-wide exchanges of information and dialogue on policy and operational issues.[72]
Development of work programme	New issues are brought up by members at session meetings.[73]	An account is taken of the key issues identified at CSD-9 and elaborated in the JPOI. The work programme builds on the work of the UN system organizations.[74]	Plans of work updated every two years, or as an issues arise[75]
Financing	None	The funding is primarily supported by UNIDO,	A Multi Dono

[72] UN-Water, “Terms of Reference”. Available from http://www.unwater.org/downloads/UNW-terms-of-reference.PDF, p.3.

Criteria	UN-Oceans	UN-Energy	UN-Water
		the home agency of UN-Energy's chair and DESA provides Secretariat support.	
Leadership/visibility of organisation in the sector		UN-Energy, is a central coordinating body, has limited formal power and influence over a diverse set of contributing members. UN-Energy has a presence at events and holds their meetings at the margins of other activities when possible.	Members as a group have decision making power. As (SPMs) they employ a wide range of instruments, and have a presence at regional and country specific events.
Integration and dissemination of knowledge. Integration of strategies to create coherence in programmes across the UN	The UN-Oceans website is used as a platform for reporting what activities are being or have been conducted. Organizations and member States can see what else is being done. Two events have facilitated the dissemination of knowledge: UN-Oceans expedition press conference and the UN-Oceans Side Event at COP-17, Durban, South Africa. 8 December 2011.	Integration through sharing information, knowledge, experiences, good practice as well as current initiatives. Organizations can see what else is being done. • A data base on the roles, potentials, strengths and programs of relevant stakeholders; • Dynamic and interactive mechanisms for information exchange and dissemination among all partners; • Organizing a regular exchange of views on policy in the field of energy and related activities, as well as developing partnerships.	Dissemination of knowledge is promoted through a wider variety of instruments. Communication is through face to face, electronic, and paper forms, workshops, reports, policy briefs, fact sheets, online website interface, web based communication (including multimedia), meetings, newsletters, fact sheets, water-wiki page and a very active events schedule. Information is frequently available in different languages. UN Water Facilitates timely, coordinated and effective responses by the UN System and its partners at global, regional and country levels in relation to both policy development and implementation.
	UN-Oceans participated in two events in 2011-2012: 1. UN-Oceans at Tara Oceans expedition press conference, UN Headquarter, New York City. 9	• Knowledge Network Programme - expanding the knowledge base. Internally, the Knowledge Network enables UN-Energy members to engage in efficient internal discussions and knowledge sharing activities at all working levels, drawing	A wealth of knowledge of the different UN-Water members is employed. Members bring in knowledge as they have decision making power. 'Water- add/edit their own information online.

[73] UN-Oceans, "Report of the Eighth Meeting of UN-Oceans". 5 May 2010. UNESCO-IOC Headquarters, Paris".
[74] UN-Energy, "Terms of Reference". Available from http://www.un-energy.org/about/terms-of-reference.
[75] UN-Water, "Terms of Reference". Available from http://www.unwater.org/downloads/UNW-terms-of-reference.PDF, p.3.

Criteria	UN-Oceans	UN-Energy	UN-Water
	February 2012. UN-Oceans gave a speech, and was part of the interview panel. UN-Oceans Side Event at COP-17, Durban, South Africa. 8 December 2011. This event was organised by UN-Oceans	from each member's comparative advantages.[76] Knowledge brought by different members is utilised. Promoting coherence in the UN system's multi-disciplinary response to WSSD by: • Acting as a gateway for sharing information, knowledge, experiences and good practices as well as initiatives in all aspects for implementing the JPOI; • Maintaining an overview of on-going and planned work within the system and building/strengthening synergies among independent initiatives at the national, sub regional, regional and global levels; • Promoting joint programming, harmonization and cooperation in the energy-related activities of the organizations of the system; • Building on and drawing lessons from past experience in inter-agency collaboration on energy.[77] UN-Energy has participated in several events, but communications of the collaborative mechanism is facilitated primarily through electronic means.[78] Though a very active Facebook account, as well as twitter. A YouTube channel with close to 500 views, and an email newsletter. There is also a physical presence for face to face conversation at conferences and events.	
Instruments employed	Informal Instruments: • Members reporting to	Informal Instruments: • Information centres - extensive use of	Informal Instruments: • Reporting - Chair of UN-Water,

[76] UN-Energy, "Terms of Reference". Available from http://www.un-energy.org/about/terms-of-reference.

[77] Ibid

[78] Ibid

Criteria	UN-Oceans	UN-Energy	UN-Water
	other UN-Oceans members through the UN-Oceans annual report; • Newsletters through UN-Atlas of the Oceans	information and communication technologies (newsletters, Facebook, Twitter, You Tube, news feed on their website);	or someone designated by him/her, reports back to HLCP on progress when requested.[79] Regular reporting to UN-Water members and partners on noteworthy developments within respective priority area. Reporting is generally done at the UN-Water Senior Programme Manager meetings.[80] • Information centres - extensive use of information and communication technologies (newsletters, face book, twitter, you tube) • Environmental Quality targets and environmental monitoring.

[79] UN-Water, “Operational Guidelines”. Available from http://www.unwater.org/downloads/UNWATEROPGUIDELINES.pdf, p.4.

[80] UN-Water, “UN-Water Work Programme 2010–2011”. Available from http://www.unwater.org/downloads/UNW_Workplan_2010_2011.pdf, p.10.

Annex III

List of member States consulted

(ENGLISH ONLY)

Australia
Argentina
Belgium
Brazil
Canada
China
Cuba
Cyprus
Egypt
Fiji
France
Germany
Greece
Guatemala
Iceland
India
Indonesia
Jamaica
Japan
Kenya
Madagascar
Malaysia
Mauritius
Mexico
Monaco
Morocco
Netherlands
New Zealand
Nigeria
Norway
Pakistan
Papua New Guinea
Republic of Korea
Russian Federation
Singapore
Solomon Islands
South Africa
Spain
Sri Lanka
Sweden
Thailand
Trinidad and Tobago
Turkey
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
United States of America
Venezuela
Viet Nam
Yemen

Annex IV

Overview of actions to be taken by participating organizations on JIU recommendations JIU/REP/2012/3

(ENGLISH ONLY)

		Intended impact	CEB	United Nations, its funds and programmes													Specialized agencies and IAEA												
				United Nations*	UNCTAD	UNODC	UNEP	UN-Habitat	UNHCR	UNRWA	UNDP	UNFPA	UNICEF	WFP	UN Women	UNOPS	ILO	FAO	UNESCO	ICAO	WHO	UPU	ITU	WMO	IMO	WIPO	UNIDO	UNWTO	IAEA
Report	For action		☒	☒	☐	☐	☒	☐	☐	☐	☒	☐	☐	☐	☐	☐	☒	☒	☒	☐	☐	☐	☐	☒	☒	☐	☒	☒	☒
	For information		☐	☐	☒	☒	☐	☒	☒	☒	☐	☒	☒	☒	☒	☒	☐	☐	☐	☒	☒	☒	☒	☐	☐	☒	☐	☐	☐
Recommendation 1		**o/e**		L																									
Recommendation 2		**o/e**	E	E																									
Recommendation 3		**e/g**		L			L				L						L	L	L					L			L	L	L
Recommendation 4		**g/o**	E	E																									
Recommendation 5		**c**		L			L				L						L	L	L					L			L	L	L

Legend: **L:** Recommendation for decision by legislative organ

E: Recommendation for action by executive head

: Recommendation does not require action by this organization

Intended impact: **a:** enhanced accountability **b:** dissemination of best practices **c:** enhanced coordination and cooperation **d:** enhanced controls and compliance

e: enhanced effectiveness **f:** significant financial savings **g:** enhanced efficiency **o:** other

* Covers all entities listed in ST/SGB/2002/11 other than UNCTAD, UNODC, UNEP, UN-HABITAT, UNHCR, UNRWA.